الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/16/5/Suppl.1
٦ تموز/يوليو ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢
عمّان

البند ٥(ج) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة

الملحق الأول(*)

(*) تقرير رفع الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، نيويورك، ٢ آذار/مارس - ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢.

92-0454

ESCWA

تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)

عن

المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية

القاهرة ١٠-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

المحتويات

الصفحة

توطئة ..... هـ

مقدمة ١

الفصل

أولا- الأعمال التحضيرية ١

ألف- الولاية ١
باء - المكان والدعوة ٢
جيم- أمانة المؤتمر ٢
دال- مشروع جدول أعمال المؤتمر ٣
هاء - اللجنة التحضيرية ٣

ثانيا- المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية (١٠-١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩١) ٤

ألف- انعقاد المؤتمر ٤
باء - الحضور ٤
جيم- افتتاح المؤتمر ٤
دال- انتخاب أعضاء المكتب ٧
هاء - اقرار جدول الأعمال ٨

ثالثا- مناقشة مشروع وثيقة المنظور العربي عن البيئة والتنمية ٨

رابعا- مناقشة مشروع وثيقة برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقابلة للاستمرار في الدول العربية ٩

خامسا- مشروع وثيقة «البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل» ١١

ألف- التنمية الملائمة والمأمونة بيئياً ١٣
باء - تعزيز الادارة البيئية ١٣
جيم- تطوير المستوطنات البشرية ١٣
دال- تنمية الموارد المائية والزراعية ١٣
هاء - مكافحة التصحر وتنمية البادية ١٣
واو- استخدامات الطاقة ١٤
زاي- ادارة البيئة الصناعية والمواد الخطرة ١٤
حاء - حماية البيئة البحرية ١٤
طاء - التعليم وحماية التراث والثروات الطبيعية النادرة ١٥
ياء- تعزيز المشاركة الشعبية في برامج حماية البيئة ١٥

سادسا- سير العملية بعد مؤتمر القاهرة ١٦

المرفقات

الصفحـة

المرفـق		
الاول	ملخص وثيقة المنظور العربي عن البيئة والتنمية.....	١٧
الثاني (أ)	برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقابلة للاستمرار في الدول العربية....	٢٣
الثاني (ب)	الخطوط العريضة للبرامج التنفيذية المقترحة في مجال البيئة والتنمية في الدول العربيـة.....	٣٧
الثالث	البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل.....	٥١

توطئة

ينعقد في البرازيل في حزيران/ يونيو ١٩٩٢، وبموجب قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

ولا شك أن هذا المؤتمر انما يعبّر عن تزايد اهتمام العالم وتزايد وعيه بقضايا البيئة. وسوف يكون محفلاً استراتيجياً تتحدد فيه أسس تحقيق التنمية المستديمة والسليمة بيئياً في العالم بأسره.

وجدير بالذكر أن بلدان غربي آسيا وسائر البلدان العربية تحتل موقع المركز من العالم، وهي تطل على بحار تتعرّض سواحلها للتلوث على الدوام. كما أنها محاطة بصحارى تزداد اتساعاً بسبب ما يسود من أحوال مناخية غير ملائمة. فضلاً عن القلق الذي تطرحه أخطار بيئية متعددة تهدد هذا الجزء من العالم تهديداً مستمراً بسبب حروب ونزاعات مسلحة لا تكاد تضع أوزارها وترجع بالدرجة الأولى إلى استمرار التوتر الناجم عن عدم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.

وقد انعقد المؤتمر العربي الوزاري الأول عن البيئة والتنمية في القاهرة في الفترة من ١٠ لغاية ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ ورعته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (المكتب الأقليمي للدول العربية)، وتم ذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية (المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة)، وحضره وزراء وممثلون عن ٢١ دولة عربية سواء من الدول الأعضاء في الاسكوا أو في جامعة الدول العربية، بالاضافة إلى ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حكومية وغير حكومية أخرى. وقد ناقش المؤتمر بالتفصيل مسودة وثائق المنظور العربي عن البيئة والتنمية، وبرنامج العمل المقترح للتنمية المستديمة والسليمة بيئيا، وبرامج المشاريع التنفيذية المقترحة في مجال البيئة والتنمية المستديمة في الدول العربية وأخيراً بيان الوزراء عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل.

ويسعدني في هذا الصدد أن أقدم بالنيابة عن الجهات التي رعت المؤتمر، مجموعة الوثائق المشار إليها والتي أقرها المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية.

د. تيسير عبد الجابر

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين العام التنفيذي للاسكوا

مقدمة

١- يرفع هذا التقرير الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية استجابة للقرار ٢٢٨/٤٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، والذي يوصي بادماج نتائج المؤتمرات الاقليمية في «العملية التحضيرية للمؤتمر، مع مراعاة انه ينبغي للمؤتمرات الاقليمية ان تقدم مساهمات فنية هامة في المؤتمر».

٢- وقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٨/٤٤، على ادراج تسعة موضوعات للمناقشة في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي سيعقد في البرازيل في حزيران/يونيو ١٩٩٢. ويتضمن هذا التقرير موقف الاقطار العربية من هذه القضايا.

٣- وقد ادرك المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، في اجتماعه المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ١٠ الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩١، ان المحافظة على البيئة تتطلب مكافحة العوائق الاساسية التي تحول دون ذلك، وهي الفقر والجهل والمرض، وبالتالي التأكيد على ضرورة تعزيز الجهود الرامية لتقليص الفجوة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية. وقد طلب المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ان تعد تقريراً لتقديمه الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الرابعة، يتضمن النص الكامل للبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل.

أولاً : الأعمال التحضيرية

ألف - الولاية

٤- يوصي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية «مستقبلنا المشترك» الى عقد مؤتمرات متابعة على الصعد الوطنية والاقليمية والعالمية، وقد أكدت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ١٨٧/٤٢ الذي اتخذته عام ١٩٨٧. وقد ذكر القرار أيضا، ضمن ما ذكره، ان التنمية المستديمة «ينبغي ان تصبح مبدأً رئيسياً تهتدي به الامم المتحدة والحكومات والمؤسسات الخاصة والمنظمات والمؤسسات التجارية».

٥- واعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في دورتها الخامسة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٩ القرار ١٦٥(د-١٥) بشأن «البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا»، وقد لاحظت فيه توافق مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بشأن القضايا البيئية، وأكدت على ضرورة التعاون متعدد الاطراف، كما طلبت من الأمين العام التنفيذي أن يتولى أعمال التحضير اللازمة، على المستوى الاقليمي، لوضع تقرير عن موقف اللجنة لعرضه على مؤتمر البرازيل عام ١٩٩٢.

٦- وفي ضوء قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤، قامت الاسكوا، على مستوى المنطقة، بالدعوة الى تنظيم المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية باشتراك كافة الاقطار العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية، على أن تكون أهداف المؤتمر كما يلي:

- دراسة الوضع البيئي في الاقطار العربية، وتحديد الملامح الايكولوجية وبذل جهود موحدة لمعالجة قضايا بيئية أساسية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.

- التوصية باتخاذ اجراءات على المستوى الوطني والاقليمي لحماية البيئة وتعزيزها من خلال ادخال تنمية مستديمة وسليمة بيئيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية.

- دراسة استراتيجيات العمل الوطني والاقليمي استجابة للتحديات المتمثلة في ادخال الاعتبارات البيئية ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية المستديمة كمساهمة أساسية في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢.

- بلورة موقف عربي موحد ازاء قضايا البيئة والتنمية وعرضه على مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والذي سيعقد في البرازيل عام ١٩٩٢.

باء- المكان والدعوة

٧- عملاً بقرار الاسكوا قررت الأمانة التنفيذية للجنة، وبالتشاور مع برنامج الامم المتحدة للبيئة، ايفاد موظفيها الاخصائيين للتشاور مع رئيس المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وتم الاتفاق على عقد المؤتمر في بغداد في الربع الاول من عام ١٩٩٠. الا ان أحداث أزمة الخليج المؤسفة والحرب التي دارت رحاها في تلك المنطقة أدت الى تأجيل عقد المؤتمر. ثم وجهت الحكومة المصرية الدعوة لعقد المؤتمر في القاهرة. وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، وجامعة الدول العربية، والاسكوا عقد المؤتمر خلال الفترة من ١٠ الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩١.

جيم- أمانة المؤتمر

٨- تم تشكيل أمانة المؤتمر في الاسكوا وبرعاية الأمين العام التنفيذي للجنة ورؤساء الأقسام الفنية المختصة فيها. وأقيمت طيلة فترة الاعمال التحضيرية في بغداد وعمان والقاهرة صلات وثيقة مع المؤسسات المختصة، ولا سيما وزارات التخطيط والبيئة في الاقطار العربية.

٩- وكان هناك حوار متواصل مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وعقدت أيضا مشاورات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي على فترات منتظمة. واستفادت الاسكوا الى حد كبير من خدمات الموظفين الفنيين في الدول العربية وجهاز شؤون البيئة في جمهورية مصر العربية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي.

١٠- وقد ساهم برنامج الامم المتحدة الانمائي في تمويل مشاركة ممثلي الاقطار العربية الأقل نموا في المؤتمر اضافة الى دعمه المالي لعقد المؤتمر.

دال- مشروع جدول أعمال المؤتمر

١١- بعد اجراء مشاورات مع الدول الاعضاء في الاسكوا ومع جامعة الدول العربية والمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون البيئة، تم اختيار ثلاثة مواضيع رئيسية لادراجها على جدول أعمال المؤتمر:

(أ) مشروع وثيقة المنظور العربي عن البيئة والتنمية؛

(ب) مشروع وثيقة برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقابلة للاستمرار في الدول العربية؛

(ج) مشروع وثيقة البيان العربي الوزاري عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل.

هاء- اللجنة التحضيرية

١٢- عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر والمؤلفة من ممثلين عن الاسكوا وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية وجهاز شؤون البيئة في جمهورية مصر العربية ستة اجتماعات قبل بدء المؤتمر أعماله الرسمية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

١٣- وقد وافقت اللجنة في اجتماعها الأول المعقود في القاهرة في نيسان/ابريل ١٩٩١، على المواضيع الرئيسية الثلاثة والوثائق الرئيسية للاجتماعات التحضيرية ومواعيدها ومكانها وتسلسلها.

١٤- وأتاحت اجتماعات اللجنة التحضيرية الفرصة لمناقشة الاولويات والغايات والاجراءات المتعلقة بالتنمية المستديمة. وكانت التقارير التي أعدتها الاسكوا، وان لم تكن ملزمة للحكومات العربية، بمثابة وثائق رسمية للمؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية، وأساساً مفيداً للعمل على صياغة «البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل» الذي اعتمده المؤتمر كوثيقة رسمية صادرة عنه. ولذلك أتاحت المساهمات العملية التي قدمتها جامعة الدول العربية والاطراف الاخرى مدخلاً قيماً لإنجاح العملية التحضيرية.

ثانياً : المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية
١٠ - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

ألف- انعقاد المؤتمر

١٥- انعقد المؤتمر الوزاري العربي عن البيئة والتنمية في القاهرة خلال الفترة ١٠-١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩١.

باء - الحضور

١٦- حضر المؤتمر وزراء وممثلون عن الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية وهي: المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، الصومال، الجمهورية العراقية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، جمهورية موريتانيا الاسلامية، الجمهورية اليمنية.

١٧- وحضر ممثلون عن منظمات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية التالية: برنامج الامم المتحدة للبيئة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، اللجنة الاقتصادية لافريقيا، صندوق الامم المتحدة للسكان، منظمة الارصاد العالمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي.

١٨- وتم تمثيل المنظمات الاقليمية الحكومية والمتخصصة والمنظمات غير الحكومية التالية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابيك)، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة العربية للطاقة الذرية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبيك)، مركز البحوث الفرنسي، الاتحاد النسائي العربي العام، ومنظمة السلام الأخضر الدولية.

جيم- افتتاح المؤتمر

١٩- افتتح المؤتمر حضرة صاحب السمو الأمير فهد بن عبدالله آل سعود، بصفته رئيسا للمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، وأكد سمو الأمير في بيانه الافتتاحي على ضرورة مشاركة الدول النامية، ومنها الدول العربية، في صياغة السياسات والتوجهات التي سيتبناها

مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لكي تأتي هذه السياسات منسجمة مع الطموحات المشروعة للتنمية المستديمة. وأضاف بأن المشاكل البيئية الراهنة تراكمت بسبب الانشطة الصناعية وانماط الاستهلاك في الدول الصناعية. وأشار الى وجوب تضييق الفجوة التنموية بين الدول النامية وبين الدول الصناعية، فالفقر هو من الاسباب الرئيسية التي تحول دون انتهاج سياسة تنموية مرشدة تحافظ على البيئة. وأعرب عن أمله في ان يتوصل الاجتماع الى بلورة تصور مشترك حول القضايا التي ستطرح في مؤتمر البرازيل. وحث المنظمات الاقليمية العربية على تنسيق السياسات البيئية والتنموية وتنفيذها بغية انعاش اقتصاديات دول المنطقة. وأوصى كذلك بضرورة مشاركة الامانة العامة لجامعة الدول العربية في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر البرازيل بغية مساعدة الدول العربية عند تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته.

٢٠- وألقى الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الدكتور تيسير عبدالجابر، كلمة في جلسة الافتتاح أوضح فيها أهمية المؤتمر في تحديد موقف الدول الاعضاء في الاسكوا والدول العربية الاخرى تجاه القضايا البيئية الاقليمية والدولية، مشيرا الى انه نظرا لأن دول غربي آسيا والدول العربية الاخرى تتوسط العالم فهي عرضة أكثر من غيرها لمزيد من المخاطر البيئية. وبعد الاشارة الى الاخطار التي تحيق بالبيئة من الملوثات وتغير المناخ، والنفايات السامة واستخدامات الطاقة الذرية وتوسع العمران والغطاء النباتي، أكد على أن العالم هو أمانة في أعناق الجيل الحاضر، ستطالب بها الأجيال القادمة. وأوضح أنه بالرغم من أن أغلبية المخاطر التي تهدد البيئة ناجمة عن النشاط الاقتصادي للدول الصناعية، الا ان السعي لمجابهتها يجب ألا يقتصر على تلك الدول، وانما يجب ان يدخل في صميم العملية التنموية في كل بلد، فهذه المخاطر لا تقف عند الحدود الجغرافية والسياسية بل تمتد لتشمل العالم بأسره. واختتم كلمته بعرض موجز عن الوثائق التي أعدتها الاسكوا لبحثها في هذا المؤتمر.

٢١- ورحب السيد الدكتور عاطف عبيد وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية في جمهورية مصر العربية بالوفود، نيابة عن رئيس الوزراء السيد عاطف صدقي، معرباً عن أمله في ان يتمكن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل عام ١٩٩٢ من التوصل الى توصيات قابلة للتنفيذ لمعالجة مشاكل البيئة. ونوه بالدور الذي سيقوم به مركز البيئة والتنمية للدول العربية واوروبا الذي تم انشاؤه حديثا باعتباره أداة رائدة لتنفيذ الاستراتيجية البيئية في الوطن العربي. وأشار الى الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج العمل للتنمية الملائمة للبيئة في مصر، ومن ضمنها اعداد مسح شامل للوضع البيئي وحفظ وتسجيل المعلومات عن الثروات الطبيعية وصياغة المشروعات الواجب تنفيذها لحماية البيئة والتشريعات الخاصة بها. وفي نهاية كلمته طالب المؤتمر بالتقدم ببرامج محددة قابلة للتنفيذ وتحديد المؤسسات التي سيعهد اليها بهذه البرامج ومصادر التمويل اللازمة.

٢٢- وأشار السيد محمد عبدالله نور، المدير الاقليمي للدول العربية واوروبا في برنامج الامم المتحدة الانمائي، الى المشاكل التنموية والبيئية في المنطقة العربية، وفي مقدمتها المشاكل التي تحيط بتوفير المياه، ونادى بوجوب ترشيد استخدامها وتوزيعها توزيعاً عادلاً وصيانتها من التلوث، وركز على وجوب معالجة مشاكل التصحر والتلوث البحري الناجم عن عمليات استخراج النفط ومياه الصرف والمجاري،

والاهتمام كذلك بمعالجة الكوارث الطبيعية والسعي الى تجنب وقوعها. وأشار الى تأسيس مركز البيئة والتنمية للدول العربية واوروبا بمبادرة من برنامج الامم المتحدة الانمائي وبالتعاون مع الصندوق العربي الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو). واستعرض اهداف المركز الرامية لمعالجة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستديمة، واستخدام الطاقة، وتنمية وتدريب الموارد البشرية، وأنظمة الادارة، ورسم السياسات للحفاظ على البيئة. وأعرب عن مساندة برنامج الامم المتحدة الانمائي لهذا المؤتمر والى الجهود الرامية لوضع خطة عمل للمحافظة على البيئة في المنطقة العربية.

٢٣- واستهل الدكتور يوسف نعمة الله، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، كلمته بالاعراب عن سعادة الجامعة التي تسعى جاهدة الى جمع الشمل العربي، بحضور الدول العربية كافة هذا المؤتمر، وأبدى استعداد الجامعة لتقديم كل عون فني وتنسيق مطلوب ليخرج عمل المؤتمر بالمستوى الجيد. كما أشار الى ما تضمنه الاعلان العربي عن البيئة والتنمية (١٩٨٦) من مبادىء وتوجيهات للعمل البيئي العربي وتعزيز هياكله الحكومية والادارية، وأكد على أن التنمية أمر واجب وحيوي، يمكن تحقيقها في اطار حماية البيئة والحفاظ على الموارد. كما أشار الى برامج مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة التي كانت بلورة لجهد عربي مثمر، والى أهمية الموضوعات المطروحة على هذا المؤتمر وما ينتظر منه من نتائج من أجل التوصل الى تصوّر عربي شامل مستقبلي للعمل التنموي المنسجم مع بيئة عربية مصونة بصورة أفضل.

٢٤- واستهل السيد موريس سترونغ، الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كلمته فهنأ كلاً من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وجامعة الدول العربية وجهاز شؤون البيئة في مصر على عقد المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية في القاهرة التي تتوسط المنطقة العربية، مهد الحضارات والديانات والانجازات العلمية منذ قديم الأزل. وأعرب عن أسفه لما تشهده المنطقة العربية من صراعات ومن حالة عدم استقرار موضحا ان كل هذه العوامل هي أشد اعداء البيئة والتنمية التي ينشدها الجميع، ومن ثم تناول الموضوعات ذات الاهمية الجوهرية للمنطقة العربية والتي سيعالجها مؤتمر البرازيل، وفي مقدمتها الفقر وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق الأمن البيئي. وأشار الى ان مؤتمر البرازيل سينادي بوجوب اجراء تعديلات اقتصادية جذرية في سلوك الافراد والشركات والدول بحيث يمكن تبديل نمط العلاقات الاقتصادية الدولية ولا سيما فيما بين الدول النامية والدول الصناعية.

وأكد بشكل خاص على أهمية موارد المياه العذبة في المنطقة العربية، ففي المنطقة التي لا تتعدى فيها مساحة الارض الصالحة للزراعة ٤ في المائة، فإن وفرة المياه هي الطريق لتحقيق الأمن الغذائي. وتحدث عن الطاقة التي تشكل دوراً رئيسياً آخر في اقتصاديات المنطقة مؤكدا أنه ليس هناك ما يبرر مخاوف البلدان المنتجة للنفط ازاء الحد من استخدام الطاقة الاحفورية للتقليل من المخاطر التي تهدد مناخ العالم، لأن النفط والغاز الطبيعي هما أقل تلويثا للبيئة من الفحم. كما أشار الى الطاقة الشمسية التي سيتزايد استخدامها لا سيما وانها تتوافر على نطاق واسع في العالم العربي.

وأوضح أنه بالرغم من مناداة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، التي تضمنها تقريرها «مستقبلنا المشترك» لعام ١٩٨٧، بوجوب دمج عنصر البيئة لتحقيق استمرارية التنمية، فلم يتحقق الا القليل من الاهداف المنشودة. وأشار الى العبء الذي تلقيه متطلبات حماية البيئة على الدول النامية وذلك لما تثيره من عقبات في سبيل تقدمها. وأوصى الدول المتقدمة ببذل قصارى جهدها لتخفيف وطأة الديون من على عاتق الدول النامية بفرض رسوم خاصة على المنتجات والممارسات الضارة بالبيئة. وأشار الى توفر دلائل مشجعة مثل تأسيس المرفق العالمي المعني بالبيئة (Global Environment Facility) الذي يعمل على ادارته البنك الدولي بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، كما أشار الى الاتفاقية التي تم التوصل اليها عام ١٩٩٠ للحد من نضوب طبقة الاوزون (اتفاقية بينا).

ونادى بوجوب معالجة مشكلة الفقر في الدول الأقل نموا والتي هي في أمس الحاجة لاتخاذ الاجراءات اللازمة للوصول الى التنمية المستديمة في ضوء المخاطر التي تحيق برأس مالها من الموارد الطبيعية. كما أشار الى الفارق الكبير بين الدول الغنية والفقيرة في المنطقة العربية، وقال ان هذا الفارق يجب ان يكون عاملا مشجعا للتعاون بين كل دول المنطقة العربية.

وأكد أيضا على ان النصيب الأكبر من تلوث البيئة انما يعود الى النشاطات الاقتصادية والصناعية للدول الصناعية الكبرى، لذا فهي ملزمة ببذل جهود أكبر لحماية البيئة وتشجيع الدول النامية بتزويدها بموارد مالية اضافية لتسهيل حصولها على التقنيات اللازمة لحماية البيئة. وأشاد بدور المؤسسات العلمية المتوفرة في المنطقة، ونوه على الأخص بمركز البيئة والتنمية للدول العربية واوروبا الذي أسسه مؤخرا برنامج الامم المتحدة الانمائي مشيرا الى انه سيكون عاملا مهما يضفي قدرات جديدة لحماية البيئة في العالم العربي.

واختتم السيد سترونغ كلمته بالتطرق الى القضايا التي سيتناولها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي سيعقد في البرازيل، وأعرب عن أمله في اسهام الدول العربية بدور ايجابي في أعمال المؤتمر.

دال- <u>انتخاب اعضاء المكتب</u>

٢٥- انتخب السيد عاطف عبيد وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الادارية، ممثل مصر، رئيسا للمؤتمر، والسيد حاج شريف سليمان، وزير البحث والتكنولوجيا والبيئة، ممثل الجزائر، والسيد عبد الحميد المنجد، وزير البيئة في الجمهورية العربية السورية، نائبين للرئيس.

٢٦- كما انتخب السيد عبدالبر القين، رئيس عام مصلحة الارصاد وحماية البيئة، وأمين عام اللجنة الوزارية للبيئة في المملكة العربية السعودية مقررا. كما تم انتخاب لجنة صياغة من كل من المملكة الاردنية الهاشمية والكويت والمغرب وممثلين عن جامعة الدول العربية والامانة التنفيذية للاسكوا.

هاء - اقرار جدول الأعمـــال

٢٧- أقر المؤتمر جدول الأعمال التالي:

١- افتتاح المؤتمـــر

٢- انتخاب اعضاء المكتب

٣- اقرار جدول الاعمال

٤- مناقشة مشروع وثيقة المنظور العربي عن البيئة والتنمية

٥- مناقشة مشروع وثيقة برنامج عمل التنمية الملائمة للبيئة والقابلة للاستمرار في الـــدول العربية

٦- مناقشة مشروع وثيقة البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل

٧- اعتماد التقرير النهائي

٨- اختتام المؤتمـر.

ثالثا : مناقشة مشروع وثيقة المنظور العربي عن البيئة والتنمية

٢٨- استعرضت الامانة التنفيذية للاسكوا في هذه الوثيقة المنظور العربي عن البيئة والتنمية فـــي مواجهة المشاكل الملحة مثل تزايد السكان وتناقص موارد المياه وتفاقم الفجوة الغذائية وانتشار التلـــوث الصناعي وعجز الخدمات البيئية. وتقترح الوثيقة دعم وتطوير القدرات الذاتية والتعاون مع الـــدول الصناعية ومؤسسات البحث العلمي وبذل الجهود لتشجيع الهجرة المعاكسة من المدن الى الريف وتغييـــر أنماط الاستهلاك لتتناسب مع الاحتياجات الحقيقية والموارد المتوفرة، والاهتمام بشبكات المعلومـــات البيئية القومية وربطها ببنك عربي للمعلومات يرتبط بدوره مع بنوك المعلومات الاقليمية والدوليـــة لتحقيق الاستفادة القصوى من المعلومات وتوظيفها في دراسات تقييم الأثر البيئي.

٢٩- وفي مجال العمل العربي المشترك، تؤكد الوثيقة على ضرورة تنسيق العمل العربي وتكامله نظـــراً لوحدة الهدف والرغبة في توفير الحياة الكريمة للشعوب العربية وحماية العالم العربي من الانتشـــار السريع للتلوث وزيادة الاتجاه نحو التكتل شبه الاقليمي لدعم التنمية وحماية البيئة وضرورة التكامـــل للقضاء على التباين الشديد في أوضاع الدول العربية. ويستدعي ذلك دعم التخطيط البيئي ودمجه فـــي خطط التنمية مع تنمية القوى البشرية في مجالات التخطيط والتقييم والادارة البيئية والتأكيد علـــى انسجام الاستراتيجية البيئية العربية مع الاستراتيجية الدولية.

٣٠- ولخصت الورقة القضايا التي ستطرح للبحث في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مـــع الاشارة الى خصوصية المشاكل البيئية في الوطن العربي، ومن أبرزها النزاعات الاقليمية والقيـــود

المفروضة من الدول الصناعية على نقل التكنولوجيا، وهجرة الكوادر الفنية العربية الى الدول المتقدمة. ويتضمن المرفق الأول ملخصاً لهذه الوثيقة واستعراضاً للمواضيع الفنية في محاولة لتحديد المنظور العربي ازاء هذه القضايا.

رابعاً : مناقشة مشروع وثيقة برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقابلة للاستمرار في الدول العربية

٣١- تتضمن الوثيقة عرضا لعوائق التقدم نحو استمرارية التنمية في الدول العربية وهي: تدهور حالة المصادر الطبيعية؛ عدم مراعاة البيئة في السياسات القومية في خطط التنمية الوطنية؛ ضعف النظم الادارية للبيئة؛ عدم كفاية الوعي بمشكلات البيئة؛ نقص المشاركة الجماهيرية، الاعتماد على العلاج دون الاهتمام بالوقاية؛ ضعف معاهد الأبحاث، عدم الاستقرار وكثرة النزاعات المسلحة مما يستنزف قسطاً هائلا من المصادر المالية بعيدا عن حماية البيئة.

٣٢- وتلخص الوثيقة أيضا العناصر الرئيسية لبرنامج العمل المقترح. وبعد دراسة الموضوعات التسعة التي ستناقش في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وجد من الأفضل تقسيمها الى قسمين: يضم القسم الاول ستة موضوعات ذات أولوية، ويضم القسم الثاني ثلاث قضايا ذات صبغة عالمية اكثر منها اقليمية او قومية. أما الموضوعات ذات الاولوية فهي مصادر الارض؛ مصادر المياه؛ البيئة البحرية والمناطق الساحلية؛ تنمية المناطق الريفية والحضرية؛ التعامل مع المخلفات، وصحة الانسان ورفاهيته. ويتناول كل موضوع سردا للمشكلة التي تواجهها الدول العربية للحد من اضرارها وآثارها السلبية.

٣٣- أما القضايا العالمية فتشمل حماية التنوع البيولوجي؛ التقنية الحيوية؛ وقضايا الغلاف الجوي. وتشير الوثيقة الى انقراض بعض الحيوانات والنباتات في الدول العربية نتيجة لتدمير بيئتها او بسبب التلوث. وتوصي بضرورة تعزيز جهود معاهد البحث والعمل على انشاء بنوك قومية للجينات وانشاء محميات طبيعية. أما عن التقنية الحيوية، فتشير الوثيقة الى ان البحوث في هذا المضمار ستفتح آفاقا جديدة في مجال زيادة انتاج الغذاء والطاقة والكيماويات. وتتركز حاليا معظم هذه البحوث في أيدي القطاع الخاص بالدول الصناعية، مما يعقّد من نقل التقنيات المناسبة الى الدول النامية، ولذلك تنادي الوثيقة بضرورة تعزيز قدرات المعاهد العلمية وايجاد الوسائل المناسبة لنقل التقنيات الحيوية بشروط ملائمة وخاصة في مجال الانتاج الغذائي.

٣٤- وفيما يخص قضايا الغلاف الجوي، تشير الورقة الى ان الدول العربية لا تصنع مادة الكلوروفلوروكربونات المسؤولة عن تآكل طبقة الاوزون. أما عن انبعاث غازات الاحتباس الحراري، فلا توجد دولة عربية واحدة ضمن الـ ٢٠ دولة المسؤولة عن انبعاث أكثر من ٨٠ في المائة من هذه الغازات.

٣٥- وأخيراً، تشير الوثيقة الى ان برنامج العمل اللازم لتحقيق التنمية الملائمة بيئيا والمستديمة يتطلب أموالا طائلة وتعاونا وثيقا بين الدول العربية، لأن المشكلات في هذا المجال كبيرة ولا تستطيع

دولة واحدة حلها بمفردها، ولذلك فقد دعت الوثيقة الى دعم التعاون الاقليمي والدولي وتشجيع الدول الدائنة على تحويل جزء من ديونها المستحقة على بعض الدول العربية لأغراض تحسين البيئة وحمايتها.

٣٦- ويستعرض القسم الثاني من مشروع وثيقة برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والمستديمة في الدول العربية «الخطوط العريضة للبرامج التنفيذية المقترحة في مجال البيئة والتنمية في الدول العربية» (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.2B) ما يلي:

- ترشيد استخدام المياه في العالم العربي؛
- ترشيد استخدام مصادر الطاقة؛
- التنمية الصناعية المتواصلة والمناسبة بيئيا؛
- الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المتواصلة والمناسبة بيئيا؛
- المستوطنات البشرية وتأثيرها على البيئة؛
- التخطيط السكاني وخدمات الصحة العامة؛
- ادخال الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الوطنية؛
- الشبكة العربية للرصد البيئي.

٣٧- ويحدد كل برنامج الاهداف، ويلخص القرارات الصادرة في هذا الشأن، ثم يرسم برنامجا تنفيذيا يجري العمل به على مرحلتين: مرحلة قصيرة الأمد (٣-٥ سنوات) ومرحلة طويلة الأمد (٥-١٠ سنوات)، ومن ثم يقترح برامج تنفيذية ذات أولوية ثانوية يقترح تنفيذها على المستويين الثنائي وشبه الاقليمي العربي وبالتعاون مع هيئات التمويل الدولية.

٣٨- وبعد استعراض الوثائق السابقة أكد الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن الوثائق قيد المناقشة هي عبارة عن تقارير مفاهيمية وقطاعية أعدها خبراء، اضافة الى تقارير فنية اخرى أعدتها الاسكوا، تمت على أساسها صياغة المسودة الاولى لمشروع البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل.

٣٩- وألقى رؤساء الوفود كلمات حول السياسة العامة إزاء التحديات البيئية في التسعينات وحماية البيئة وتشجيع التنمية السليمة بيئيا والمستديمة. كما أعربت الوفود عن قلقها البالغ ازاء تدهور البيئة السريع في المنطقة وطالبت باتخاذ خطوات فورية لوقف الاتجاهات الحالية.

٤٠- ووصفت الوفود حالة البيئة في بلدانها والجهود التي بذلت مؤخرا لحماية البيئة، مؤكدة على ضرورة اعادة توجيه التنمية الاقتصادية نحو الاستدامة. كما تمت الاشارة الى مشكلة المياه والتصحر وتدهور الاراضي ومشاكل الفقر ونمو السكان واستنفاد الموارد الطبيعية والكوارث البيئية الناجمة عن احتلال الاراضي بالقوة والمشاكل البيئية العالمية المتمثلة في استنفاد طبقة الاوزون وتغيير المناخ

بوصفها أهم القضايا الملحة المتصلة بالبيئة والتنمية التي تواجهها المنطقة العربية. وأجمعت الوفود على ضرورة مواجهة هذه القضايا على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية من خلال السعي لتنفيذ مبادىء التنمية السليمة بيئيا والمستديمة.

٤١- وأيد المؤتمر جهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال التعاون الاقليمي لتحسين تنسيق أنشطة البيئة والتنمية في العالم العربي، بما في ذلك وضع استراتيجية اقليمية للتنمية السليمة بيئيا والمستديمة واعداد مساهمة اقليمية شاملة كجزء من العملية التحضيرية لمؤتمر البرازيل.

٤٢- وكان من رأي الوفود عموما أنه لا يمكن فصل مشاكل البيئة عن الحقائق الوطنية والعوامل الاقتصادية التي مازالت من الأسباب الجوهرية في استمرار الفقر. وان اتخاذ مبادرات لتذليل المشاكل البيئية يتطلب تعاونا اقليميا ودوليا متضافرا يقوم على مبدأ تقاسم المسؤوليات تقاسما عادلا، وان الحد من التدهور البيئي يتفق مع المصالح الاساسية للبلدان النامية. وطالب عدد من الوفود البلدان المتقدمة بتحمل مسؤولياتها لتحقيق التنمية المستديمة، فضلا عن توفير موارد مالية على غرار صندوق حماية طبقة الاوزون.

٤٣- وحث المؤتمر الوزاري برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والعديد من المنظمات الدولية والانمائية على زيادة ما تقدمه من دعم في ميدان البيئة والتنمية في المنطقة العربية.

٤٤- وأعرب المؤتمر عن تقديره للأعمال التحضيرية للمؤتمر العربي الوزاري ونوعية الوثائق، ونوه الحاضرون بالمجهود المتميز لكل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وجامعة الدول العربية في الاعداد والتحضير للمؤتمر.

خامسًا : مشروع وثيقة «البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل»

٤٥- ساهم في المناقشة التي جرت حول مشروع البيان وزراء من بلدان الاسكوا والدول العربية الاخرى، وممثلو وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات الطوعية.

٤٦- وأكد المشاركون على أهمية المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية ودوره الحاسم في الأعمال التحضيرية للبلدان العربية للاعداد لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في البرازيل عام ١٩٩٢. وأقر المؤتمر بالدور الهام الذي يتعين على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تقوم به في الاعمال التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢؛ وركز على أهمية القضاء على الفقر والجهل والمرض باعتبارها عوائق أساسية وسبباً في تدهور البيئة في الاقطار العربية.

٤٧- وقد أشار المؤتمر الى الطابع المتميز للمنطقة العربية التي كانت ولا تزال مهد الحضارات والأديان السماوية التي تدعو الى الاهتمام بالانسان والبيئة، كما أشار الى التراث والتاريخ المشترك والموقع المتجانس الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة الطبيعية نتيجة للأنشطة التنموية والبشرية. وأعرب المؤتمر عن قلقه ازاء استمرار تأثر هذه المنطقة من العالم بالاخطار البيئية الجسيمة جراء الحروب والنزاعات المسلحة واستمرار التوتر نتيجة عدم ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مما يتسبب في تعطيل التنمية وتدمير الموارد وازدياد التدهور البيئي، مؤكدا على الحاجة الملحة للتوصل الى حل دولي بشأن وضع تدابير للتصدي لهذه الاخطار.

٤٨- وأعرب المؤتمر عن ارتياحه لتضمين مشروع البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل مبادىء التنمية المستديمة والسليمة بيئيا للحفاظ على رفاهية الاجيال القادمة. وأشاد المؤتمرون بالاعلان بالالتزام بالعمل على مستوى الافراد والجماعات ومن خلال برامج التعاون البيئي العربي والداعي الى تشجيع المشاركة العادلة في التنمية المستديمة والمأمونة بيئيا، والى التقليل من التأثيرات البيئية الضارة بالتنمية الاقتصادية الى الحد الأدنى من خلال دمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط والسياسات الاقتصادية والقطاعية، بالاضافة الى وضع سياسات لاستخدام الموارد والتخطيط الانمائي تقوم على المبدأ الوقائي والاسهام في المساعي الدولية الرامية لايجاد حلول للمشاكل البيئية الملحة على الصعيد العالمي.

٤٩- وطالب المؤتمر المجتمع الدولي باحترام حق الشعب العربي، في حماية موارده الطبيعية، معترفاً باهمية العوامل الاجتماعية - الاقتصادية في أنشطة ادارة الموارد الطبيعية من خلال سياسات سكانية وأنماط استهلاكية تعزز التنمية المستديمة، والعمل من خلال برامج البحث العلمي والتعليم والتدريب ونشر المعلومات، على زيادة الوعي العام بالتراث البيئي والثقافي وفهمه، وتشجيع المجتمع، وخاصة المرأة، على اتخاذ مواقف ايجابية تجاه البيئة، وتيسير توطين التقنيات المناسبة؛ وضمان استخدام التمويل المخصص من الميزانيات الوطنية والمصادر الدولية استخداماً فعالاً لحماية البيئة؛ ودمج الاعتبارات الصحية والاحتياجات الغذائية في التخطيط الانمائي وتكثيف فرص مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستديمة والسليمة بيئيا.

٥٠- وبعد اجراء مناقشات مطولة ووضع التعديلات اللازمة، اعتمد المؤتمر البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل وثيقة رسمية صادرة عنه؛ وقد طالب المشاركون في المؤتمر اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن تراعي مراعاة كاملة شتى الاهتمامات المعرب عنها في البيان العربي، وذلك في دورتها الرابعة القادمة التي ستعقد في نيويورك خلال الفترة من ٩ آذار/مارس الى ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٢.

٥١- وحدد المشاركون أيضا أولويات جديدة في مجال التعاون على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وتم الاتفاق على ان يطلب من مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اعطاء الاولوية للمشروعات البيئية ذات التأثير المباشر السريع على التنمية، خاصة المشروعات المتعلقة بحياة الانسان العربي ومستقبله ومستقبل أجياله، وفقا لما يلي:

ألف- التنمية الملائمة والمأمونة بيئياً

٥٢- ان العناية بتلبية احتياجات المجتمع الاساسية وتعزيز الشعور بالانتماء والتفاعل البناء مع متطلبات البيئة تتطلب ضمان استمرار التنمية من خلال: تشجيع المشروعات ذات الاستخدام المرشد للموارد الطبيعية والأقل إضراراً بالبيئة؛ دعم برامج تنظيم الاسرة لمواجهة الازدياد السكاني، تعزيز القدرات الذاتية في مجال اتاحة فرص متزايدة للعمل في الوطن العربي، واعتماد مبدأ التقييم البيئي لمشروعات التنمية.

باء- تعزيز الادارة البيئية

٥٣- تطوير المؤسسات الادارية المنوط بها اعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة؛ مراجعة التشريعات البيئية بما يضمن استجابتها للاحتياجات الفعلية في اطار التوازن بين البيئة والتنمية؛ تشجيع انتشار المؤسسات المحلية لتنفيذ برامج حماية البيئة في المجتمعات الحضرية والمدن الصناعية والحد من استخدام التجهيزات والمنتجات ذات التاثير الضار على البيئة.

جيم- تطوير المستوطنات البشرية

٥٤- الارتقاء بالبيئة الحضرية والريفية من خلال تشجيع برامج خدمات البيئة الأقل كلفة والأكثر فعالية، والاهتمام باستخدام المواد المحلية والتقنيات المناسبة، بما فيها الموروثة، في اساليب البناء، وتشجيع مشروعات تدوير النفايات والاهتمام بالتدهور البيئي وتأثيراته السلبية على موارد المواطنين العرب في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وعلى أسلوب حياتهم نتيجة للممارسات التعسفية الضارة بالبيئة من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلي في هذه الاراضي.

دال- تنمية الموارد المائية والزراعية

٥٥- وضع خطة عربية متكاملة للرصد البيئي بما فيها رصد المياه ومتابعة التنبؤ بمستوى التصريف واحتمال الفيضانات والسيول؛ تعزيز الدراسات لاستكمال المعلومات عن الاحواض المائية ومعرفة كمية مياهها ونوعيتها، ووضع خطط بيئية متكاملة لاستخدامها؛ تنمية موارد المياه للوفاء بمختلف الاحتياجات المتزايدة للتنمية الزراعية والصناعية والعمرانية؛ استخدام الاساليب الحديثة في الري؛ اعادة تصميم الدورات الزراعية؛ وتنفيذ برامج معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي.

هاء- مكافحة التصحر وتنمية البادية

٥٦- تعزيز المجهودات القطرية والاقليمية والدولية من خلال زيادة الرقعة الخضراء ودعم وتشجيع المشروعات الاقليمية للأحزمة الخضراء في شمال افريقيا وبادية الشام، والجزيرة العربية والقرن الافريقي

وتنمية البادية، والعمل على تشجيع برامج الدعم البيئي والتنموي لها، وتحفيز مشروعات تنمية المراعي العربية بما يضمن التوازن البيئي في هذه المناطق الحساسة.

واو- استخدامات الطاقة

٥٧- بما ان العالم العربي منتج رئيسي للطاقة الاحفورية ومتفهم لمشروعية تزايد الطلب على استهلاك هذه الطاقة رغم ما يسببه ذلك من استنزاف لثروة قابلة للنضوب، فانه يدعو الدول المتقدمة، باعتبارها مستهلكاً رئيسياً لهذه الطاقة، الى تفهم ابعاد هذه المشكلة، والى مزيد من الاسهام في توفير التقنيات المناسبة والموارد المالية لاحتواء سلبياتها والسعي لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة، وبذلك تتحقق الطموحات التنموية للدول النامية وتتمكن من الاستجابة للمتطلبات البيئية والتوسع في الاستثمار لتنويع جميع مصادر الطاقة وتنفيذ البرامج والسياسات التي تثبت فاعليتها في زيادة كفاءة المصادر الحالية للطاقة واستخدام التقنيات المتوفرة وتطوير تقنيات جديدة وملائمة لزيادة كفاءة التشغيل في مواقع الانتاج وتوزيع الطاقة واستعمالها والاسراع في انجاز المشروعات الجاري تنفيذها في مجال ربط الشبكات الكهربائية واستكمال الدراسات للمشروعات العربية الاخرى للربط الكهربائي مع دراسة التاثيرات والتكلفة البيئية والصحية.

زاي- ادارة البيئة الصناعية والمواد الخطرة

٥٨- الاستمرار في التنمية الصناعية ومحاولة التوسع في ادخال التقنيات النظيفة والمأمونة، والاهتمام بمشروعات تدوير المواد الثانوية والنفايات، وتعزيز جهود الاجهزة البيئية التشريعية والتنفيذية من أجل تطوير نظم ادارة البيئة الصناعية ودراسات تقييم التأثيرات البيئية للمشروعات ضمانا لاستمرار التنمية وتعزيز الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيماوية الخطرة والعمل على ايجاد سجل لهذه النفايات والمواد وبناء قواعد معلومات وطنية في الدول ترتبط بالشبكة العالمية ضمن بنك المعلومات الدولي والتاكيد على ضرورة اقامة تعاون دولي بناء في اطار اتفاقية بازل وتطويرها لتراعي وجهات نظر الدول النامية ومتطلباتها لدرء مخاطر نقل النفايات والتخلص منها.

حاء- حماية البيئة البحرية

٥٩- اعداد البرامج والوسائل الملائمة بيئيا لتطوير المناطق الساحلية وتنمية النشاطات البحرية؛ دعم جهود حماية البيئة وصونها في برامج تنمية المناطق البحرية والساحلية وخاصة ذات الحساسية البيئية؛ مناشدة دول العالم التوقيع على الاتفاقيات الدولية والاشتراك في تنفيذ المخططات للقضاء على مصادر التلوث في البحار وعلى الشواطىء؛ وحث العالم على اعداد المخططات لتجنب الكوارث التي تهدد الحياة البحرية والتعامل معها فور حدوثها.

طـاء- التعليم وحماية التراث والثروات الطبيعية النادرة

٦٠- ادخال البعد البيئي في مناهج التعليم وبرامجه؛ وتشجيع مشروعات حصر الثروات الطبيعية النادرة وتسجيلها واقامة المحميات الطبيعية؛ والمشاركة في الجهود الدولية والاقليمية لحماية الكائنات ذات الصفات الطبيعية النادرة ومساندة المشروعات التي تعد للمحافظة على التراث وحمايته من التاثيرات البيئية الضارة.

يـاء- تعزيز المشاركة الشعبية في برامج حماية البيئة

٦١- اشراك الافراد والتنظيمات المحلية والمؤسسات غير الحكومية في متابعة تنفيذ مشروعات حماية البيئة والتنمية المتكاملة؛ والتاكيد على دور المراة العربية في حماية البيئة بما يضمن التربية البيئية السليمة للاجيال القادمة.

٦٢- وفي مجال تعزيز التعاون العربي، أوصى الوزراء بضرورة دعم المؤسسات والاجهزة والتنظيمات البيئية العربية ومنها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجان المتفرعة عنه والاجهزة البيئية في المنظمات العربية ومجالس التعاون الاقليمية؛ وتنسيق التعاون مع الهيئات المعنية في مجال تمويل المشروعات البيئية؛ ودعم الخطط الاقليمية لحماية البيئة البحرية ومنها برنامج عمل الكويت وخطة البحر الاحمر وخليج عدن وخطة البحر الابيض المتوسط وخطط الطوارىء لحوادث انسكاب النفط والخطط المماثلة؛ وحصر شبكات المعلومات البيئية العربية واعداد برنامج عربي لربط هذه الشبكات ببعضها البعض وبالشبكات العالمية.

٦٣- وفي مجال تعزيز التعاون الدولي، أوصى الوزراء بضرورة تكثيف وتعزيز التعاون مع منظمات الامم المتحدة المهتمة بقضايا البيئة وخاصة مركز البيئة والتنمية للدول العربية واوروبا كنموذج لاقامة مراكز مماثلة في اقاليم اخرى من العالم، والى الاسهام الفعال في الانشطة الدولية البيئية، والمشاركة في الاتفاقيات الدولية المعنية بالقضايا البيئية، والمشاركة في الاتفاقات الدولية المتعلقة باستخدام الموارد، والحد من التلوث عبر الدول والحفاظ على نوعية البيئة والتعاون مع البرامج العالمية للرصد البيئي.

٦٤- وحث الوزراء أيضا على وضع الصيغ القانونية والتشريعية المناسبة لمعالجة الاضرار الناجمة عن قيام دولة أو أكثر بأعمال تتسبب في احداث ضرر أو دمار بيئي في دولة أو دول أخرى.

٦٥- وقد رحب المؤتمر العربي الوزاري بالمبادرات الدولية العديدة في مجال تمويل المشروعات الدولية والاقليمية والوطنية للمحافظة على التوازن بين البيئة والتنمية ومن بينها، صناديق التمويل ومشروعات المحافظة على البيئة، وكذلك قرار الدول الصناعية الكبرى بمبادلة جزء من ديونها بالعملة المحلية وتخصيص الحصيلة لتمويل مشروعات المحافظة على البيئة. وأكد الوزراء مجددا على ضرورة

زيادة حجم التمويل الدولي المتاح لهذه الصناديق بموارد دائمة ومتجددة؛ واستخدام هذه الاموال في تقديم المساعدات للدول النامية على شكل منح لا تردّ لإعداد مخططات المحافظة على البيئة ودراسات التقييم البيئي للمشروعات الانمائية واقامة قواعد معلومات وطنية خاصة بالبيئة؛ وتخصيص بقية الاموال لتنفيذ المشروعات على شكل قروض ميسرة على ان تعطى الاولوية للمشروعات الجاهزة للتنفيذ.

٦٦- وقد اعتمد المؤتمر البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل بالاجماع وثيقة رسمية صادرة عن المؤتمر، وطلب من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا القيام باعداد تقرير عن الاجتماع وتقديمه الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الرابعة المقرر عقدها في نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٢.

سادساً: سير العملية بعد مؤتمر القاهرة

٦٧- اعتبر الاجتماع الوثيقتين المعنونتين «المنظور العربي عن البيئة والتنمية» و «برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والمستديمة في الدول العربية» واللتين أعدتهما اللجنة التحضيرية ورقتي عمل تقدمان عرضاً موضوعياً لهذا المفهوم واطاراً عريضاً لتعزيز التنمية السليمة بيئيا والمستديمة يمكن الاستعانة بهما لاعداد برامج ومشاريع للعمل العربي البيئي والتنموي المشترك واتخاذ ما يكون مناسباً لتحقيق هذا الهدف.

٦٨- وعلى ضوء ذلك، شكلت لجنة برئاسة نائب رئيس المؤتمر السيد وزير الدولة لشؤون البيئة في الجمهورية العربية السورية، وعضوية السادة مقرر المؤتمر واعضاء لجنة الصياغة لدراسة الملاحظات والآراء التي أبداها أعضاء المؤتمر حول هاتين الوثيقتين.

٦٩- وفيما يتعلق بموضوعات المساهمة الاقليمية التي ستقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التمس الأمين العام التنفيذي للجنة توجيهات المؤتمر فيما يخص مقترحات البرامج الواردة في الوثيقة (E/ESCWA/ENVHS/1991/WP.2B) وترجمتها الى برامج ملموسة محسوبة التكاليف ترمي الى تحقيق اهداف محددة وعلى فترات زمنية محددة. وأكد على استعداد الاسكوا للمساعدة في بلورة البرامج التنفيذية المقترحة والوارد ذكرها في الوثيقة المذكورة.

٧٠- وقد كلف المؤتمر الامانة العامة لجامعة الدول العربية باعداد تقرير عن برامج العمل والمشاريع المقترحة لتعزيز العمل العربي المشترك في مجال حماية البيئة واستمرار التنمية، على ان يعرض بعد ذلك على اجتماع للخبراء يسبق اجتماع المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لمراجعته تمهيدا لعرضه على مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه الثالث المقرر عقده في دمشق خلال الفترة ٢١-٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١، وان تتولى الامانة العامة لجامعة الدول العربية متابعة البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل لدى أمانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة والمؤتمر المذكور.

المرفق الأول

ملخص وثيقة المنظور العربي عن البيئة والتنمية

بعد الاشارة الى التوصيات الدولية المختلفة الخاصة بحماية البيئة والجهود الاقليمية العربية، تشير الوثيقة الى مواكبة العالم العربي لهذه التوصيات (قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ لعام ١٩٨٧ و ٢٢٨/٤٤ لعام ١٩٨٩، وقرار الاسكوا عن البيئة والتنمية ١٦٥(د-١٥) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩) والمؤتمر العربي الوزاري الاول حول الاعتبارات البيئية في التنمية (تونس، ١٩٨٦). وتلخص هذه الورقة القضايا التي ستطرح للبحث في مؤتمر البرازيل مع الاشارة الى انها لا تعكس بالضرورة أولويات العمل العربي في مجالي التنمية والبيئة، نظرا لخصوصية بعض المشاكل البيئية العربية وتردي الأوضاع البيئية بسبب انماط التنمية التي تعتمد على الاستغلال المفرط للموارد.

أولاً : المنظور العربي وتقييم الموضوعات الفنية المطروحة على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

ألف- حماية موارد المياه العذبة ونوعية مصادرها

تعاني معظم الدول العربية من تناقص مستمر في المياه العذبة، اذ لا يتعدى المعدل المتوفر لاستهلاك الفرد ١٠٠٠ متر مكعب في العام، أي نصف المعدل العالمي، لذلك فان استمرار قلة المياه يؤدي الى عرقلة برامج التوسع الزراعي والصناعي والعمراني. وتهتم الدول العربية بمشروعات السدود وخزانات المياه لتأمين احتياجات الري والصناعة مع ضبط الفاقد. ولكن لا يولى اهتمام كاف للآثار السلبية لهذه المشروعات مثل التغييرات النباتية وخواص التربة والتأثير على الصحة العامة. وتنادي الورقة بوجوب دعم الجهود المشتركة لمراقبة نوعية المياه ودعم مشروعات تنقية المياه العذبة.

باء - حماية المحيطات والمناطق الساحلية

تمثل المحيطات ثروة اقليمية هائلة ومصادر غذائية حيوية لا بد من استغلالها بالشكل الأمثل، كما تعتبر المدن الساحلية في العديد من الاقطار العربية مورداً اقتصادياً في مجال السياحة. وفي مجال استخراج النفط والغاز من بعضها كسواحل دول الخليج. وتعاني سواحل الخليج من مصدرين للتلوث: مصدر طبيعي يمثل العوامل الجيولوجية والبيولوجية، ومصدر اصطناعي يمثل مشاكل التعمير وتصريف مياه المجاري والملوثات الصناعية. وتبذل الجهود حاليا لمعالجة النفايات الادمية والنفايات الصناعية السائلة. وقد شاركت الدول العربية في عدة برامج اقليمية لحماية مياه البحار مثل خطة البحر الابيض المتوسط وخطة البحر الاحمر وخليج عدن، ومنطقة الخليج (برنامج عمل الكويت).

جيم - مشاكل النفايات الصناعية والمواد الخطرة

تتزايد الملوثات جراء تنوع الأنشطة الصناعية وتوسعها، ونظراً لأن معظم هذه الملوثات مجهولة التركيب، فان التنبؤ بآثارها البيئية والصحية أمر في غاية الصعوبة. ورغم الاهتمام بمكافحة التلوث الصناعي لم تتحقق الاهداف المرجوة للسيطرة على مصادرها.

دال- تعزيز الأوضاع الصحية وتحسين نوعية الحياة

تتركز الخدمات الصحية في المدن بينما لا يحظى الريف بالاهتمام الكافي، ويلاحظ انتشار الأمراض العقلية والمهنية التي تتزايد بسبب تدفق العاملين على المجمعات الصناعية الحديثة، كما ان الأمراض البيئية المستوطنة ما زالت الاصابات بها مرتفعة.

هاء - تطوير الظروف المعيشية في المجتمعات الحضرية الهامشية والريف

مع اتساع رقعة المدن وتزايد الكثافة السكانية في العديد من الدول العربية، فان مرافق الخدمات العامة تتحمل ضغوطاً متزايدة، كما ان التوسع في تزويد شبكات المياه لم تقابله زيادة في شبكات الصرف الصحي مما يشكل مخاطر جسيمة. ومن المتوقع ان يبلغ معدل التنمية الحضرية في الدول العربية ثلاثة اضعاف معدلها في الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٠٠، ولذا يجب التركيز على معالجة المشاكل الناجمة عن هذا التوسع الهائل مثل قصور وسائل النقل وزيادة التلوث داخل المدن وعدم توفر وسائل الترويح. ولا بد من وضع استراتيجية فعالة للنمو الحضري وتحقيق اللامركزية في البلدان الشاسعة المساحة.

واو- حماية الجو والسيطرة على التغيرات المناخية غير الطبيعية

يتوقع برنامج الامم المتحدة للبيئة تزايد متوسط الحرارة ١ر٥ درجة مئوية عام ٢٠٢٥. وستكون الدول العربية اكثر الدول تأثراً بهذه التغيرات، كما أن المدن العربية الكبرى تعاني من الامطار الحمضية وتلوث الهواء، لذا لا بد من اقامة شبكات رصد التلوث والمشاركة في الشبكات الدولية لرصد التلوث الجوي بغية اتخاذ اجراءات الحماية اللازمة.

حاء- حماية موارد الأرض ومكافحة التصحر

يتسم التصحر والجفاف بالخطورة في المنطقة العربية، ورغم أن الامم المتحدة وضعت في عام ١٩٧٧ خطة لمكافحة التصحر فإن الصعوبات المالية والفنية حالت دون تنفيذها، وتعاني أغلب الدول العربية من زيادة ملوحة التربة وسوء تصريف مياه الري. وتتفاقم مشكلة توفر الاراضي الزراعية بسبب التوسع العشوائي في المناطق الحضرية على حساب الرقعة الزراعية. ويؤدي كذلك استمرار الضغط على الاراضي الزراعية بسبب تكثيف الانتاج الى الاسراف في استخدام المبيدات مما يتسبب في تراكم المواد السامة في المياه والتربة.

وبالنسبة، للمراعي، يقدر ان حوالي ٢٠ في المائة منها فقد غطاءه النباتي، وأن أكثر من نصف المراعي يعاني من التدهور. وتتعرض المراعي بدورها لمشاكل التصحر، كما يؤدي تناقص مصادر الطاقة الى الزيادة في استهلاك الغابات مما يزيد من تفاقم مشكلة التصحر.وتستدعي هذه العوامل السلبية اتخاذ اجراءات فعالة لحماية الاراضي الزراعية والمراعي والغابات.

طاء - الحفاظ على التنوع البيولوجي

أدى عدم توفر الدعم الكافي وتفاقم مشاكل الفقر الى انقراض بعض الاحياء البيولوجية من حيوانات وطيور وأحياء مائية، ولذا فمن الضروري ان توجه الحكومات العربية مزيدا من الاهتمام للحفاظ على الانواع المهددة بالانقراض.

ياء - التقنية الحيوية وتاثيراتها البيئية

يحتاج استخدام التقنية الحيوية وهندسة السلالات الى خبرات متقدمة واستشارات كبيرة لتوفير الغذاء والقضاء على مشاكل الفقر والمرض. ومن اللازم زيادة الجهود الدولية لتنظيم التعامل مع المواد الحيوية وتوفير ارشادات السلامة عند اجراء البحوث المتعلقة بها في الدول النامية التي لا تتوفر فيها الرقابة البيولوجية.

ثانياً - التقييم العربي لمجالات العمل الإستراتيجي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

يلخص هذا القسم من ورقة العمل وجهات نظر الدول العربية في مجالات العمل الاستراتيجي المقترحة لاعداد برنامج عمل عالمي عن البيئة والتنمية، وهذه المجالات هي:

ألف- الموارد المالية والتاثيرات الاقتصادية على حماية البيئة

للعلاقة بين البيئة والموارد المالية طبيعة خاصة في العالم العربي، إذ تكمن جذور المشكلة في الافراط في استخدام الموارد لاشباع الحاجات الاساسية. وقد كان لدعم اسعار الطاقة أثره في توسع الاستهلاك في الصناعات التي تستخدم الوقود بشكل مكثف، علاوة على ان دعم اسعار المحاصيل الزراعية لا يشجع على ترشيد استخدامها، كما ان تثبيت اسعار السلع الاستراتيجية يحدث الخلل في هياكلها التمويلية، إذ لا تجد الصناعة موارد كافية لمعالجة التلوث. وينبغي توخي الحذر عند فرض رسوم على انبعاثات التلوث الصناعي، فهي ستزيد من كلفة الانتاج.

وفي قطاع الموارد المائية، تسعى الحكومات الى توفير هذه الخدمات ولا سيما لمحدودي الدخل بأسعار تقل عن الكلفة الفعلية، واذا زادت هذه الاسعار زيادة كبيرة فقد يتحول المواطنون الى استخدام المياه الجوفية، مما يسرع باستنزافها او لجوء محدودي الدخل الى استخدام مصادر مياه غير صالحة مما يشكل خطرا على الصحة العامة.

باء - دور المؤسسات الوطنية والدولية في مجالات التنمية والبيئة

لا بد من وجود التزام سياسي لترشيد استخدام الموارد وتنفيذ برامج طويلة الأمد لتعزيز الأوضاع البيئية. ويقترح تعزيز المؤسسات الخاصة بادارة البيئة في الدول العربية. ويجب ان يقدم

مؤتمر البرازيل اقتراحات بشأن الآليات اللازمة لمزيد من مساهمة الوكالات الدولية وتدريب الكوادر البشرية وتعزيز امكانات البحث الوطنية.

جيم - المعاهدات والاتفاقات الدولية

من الضروري ان تسعى الدول العربية لتنسيق مواقفها ازاء الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية تغير المناخ، اذ ان الدول المتقدمة هي المتسببة في المقام الاول في مشاكل تغير المناخ. وهكذا ينبغي التأكد من التوزيع العادل للأعباء. وفيما يتعلق باتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون فمن الضروري ان تصادق عليها الدول العربية لزيادة الضغط على الدول المتقدمة، كما يجب ان تسعى لتبني اتفاقات جديدة لحماية نوعية المياه.

دال- نقل التكنولوجيا

يجب ان تشمل آليات نقل التكنولوجيا الى الدول النامية الوسائل الكفيلة للحصول على التكنولوجيا الملائمة بيئيا واقتصاديا، ويجب ان تكون التكنولوجيات الحديثة مرنة وقابلة لاتاحة الفرصة لاستخدام الخامات المحلية ومواجهة متطلبات حماية البيئة.

ثالثا : تحديات البيئة والتنمية في العالم العربي

ألف - النمو السكاني

من المؤكد ان الزيادة الكبيرة في السكان في العالم العربي ستؤدي الى تزايد الضغط على برامج التنمية وأمن المواطن. ويجب التعامل مع هذه المشكلة من منطلق جديد يهدف الى رفع مستوى المعيشة لقطاعات محدودي الدخل ضمن اجراءات تشمل: اعادة النظر في برامج التعليم؛ وتوجيه القوى العاملة نحو مشروعات لصيانة الموارد؛ وتشجيع الشباب على غزو الصحراء؛ وتبني أساليب فعالة لمكافحة الفقر والجهل والمرض في الريف؛ واتخاذ اجراءات عملية لتحديد النسل.

باء - الحروب والنزاعات الاقليمية

تتعرض الدول العربية منذ عام ١٩٤٨ الى استنزاف مستمر بسبب النزاع العربي - الاسرائيلي. كما ان الحروب في منطقة الخليج أدت الى آثار بالغة الخطورة على البيئة. وتؤدي الممارسات الأثيمة للاحتلال الاسرائيلي للجولان وقطاع غزة والضفة الغربية الى الإضرار بالموارد وزيادة التلوث البيئي. ونظرا للموقع الاستراتيجي للعالم العربي فسيظل مطمعاً لكل من يسعى للسيطرة على هذه البقعة ومواردها الحيوية، ولذلك يجب ان تركز الدول العربية على تنسيق سياساتها الاقتصادية والانمائية بما يوفر حماية حقيقية للبيئة في العالم العربي.

جيم - الوعي البيئـــي

يجب تعزيز التفاعل الايجابي بين المواطن العربي والبيئة بحفزه على المشاركة في القرار والتركيز على المبادرة التطوعية والقضاء على الشعور بعدم الانتماء وتعميق مفاهيم حماية البيئة وصيانة المـــوارد مع الاهتمام بالوعي الصحي والغذائي والتوعية بمخاطر التلوث واشراك المجالس الشعبية والمؤسسات غيـر الحكومية والنسائية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها.

دال- التشريعات البيئيـة

يجب اعادة النظر في التشريعات الحالية اذ ان العقوبات المالية التي تفرض على تلويث البيئـــة لا تتلاءم مع معدلات الاسعار والتضخم، كما انها لا تمنح الهيئات التنفيذية السلطة الكافية لمكافحة مصـــادر التلوث ومراعاة الالتزام بالاجراءات الواجب اتباعها عند اصدار التصاريح الخاصة بتصريف الملوثـــات الصناعية.

هاء - ترشيد استهلاك الطاقـة

نظراً لأن زيادة الأسعار لا تكفي للتوفير في استهلاك الطاقة فلا بد من اللجوء الى وسائل أكثـــر فعالية مثل الرقابة والتدقيق وتنفيذ مشروعات الترشيد. وفي القطاع الزراعي من المتوقع حدوث تطـور تدريجي للاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (لانتاج الكهرباء مثلا) وزيادة الاعتماد على انتـــاج الغاز من النفايات العضوية.

المرفق الثاني (م)

برنامج عمل للتنمية الملائمة للبيئة والقابلة للإستمرار في الدول العربية

أولاً - العوامل التي تعوق التقدم نحو التنمية المستديمة في الدول العربية

١- يحتاج الانسان لاستمرار حياته ورفاهيته الى التنمية والى بيئة صحية. وقد يصعب تحقيق التنمية إذا ما استنزفت المصادر الطبيعية أو تدهورت حالتها. وهناك عدة عوامل تعوق التنمية المستديمة في البلدان العربية أهمها:

(أ) تدهور حالة المصادر الطبيعية خاصة الأرض والمياه في دول كثيرة.

(ب) عدم مراعاة البيئة بالدرجة المناسبة في السياسات الاقتصادية القومية وفي خطط التنمية.

(ج) ضعف النظم التنظيمية والادارية الحالية المتعلقة بالأمور البيئية.

(د) عدم كفاية وعي الجماهير بأسباب المشكلات البيئية ودرجتها.

(هـ) نقص المشاركة الجماهيرية الفعّالة في التخطيط وصنع القرار وفي تنفيذ برامج التنمية وحماية البيئة ووسائل صونها.

(و) الاعتماد على الطرق العلاجية بعد وقوع الضرر بدلا من اليقظة والتوقع واتخاذ الحلول الوقائية.

(ز) ضعف معاهد الأبحاث وعدم ملاءمة برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا والنقص في القوى العاملة المدربة والمعلومات العلمية.

(ح) عدم الاستقرار وكثرة النزاعات المسلحة مما أدى الى تحويل مصادر مالية هائلة وقوى عاملة وموارد طبيعية بعيدا عن التنمية.

ثانياً : العناصر الرئيسية لبرنامج العمل المقترح

٢ صيغ برنامج العمل المقترح للتنمية الملائمة للبيئة والمستديمة في الدول العربية في ضوء التوصيات المختلفة التي اتخذت في الاجتماعات الاقليمية التي عقدت في منطقة الاسكوا وفي افريقيا (خاصة التوصيات التي تتعلق مباشرة بالدول العربية في شمال افريقيا). ومن هذه الاجتماعات الندوة الاقليمية حول الأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا، ١٩٨٠، واجتماع حاجات الانسان الأساسية في المنطقة العربية الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٨٠، ومؤتمر الوزراء الأفارقة عن البيئة الذي عقد في القاهرة عام ١٩٨٥، والمؤتمر العربي الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية الذي عقد في تونس عام ١٩٨٦.

٣- ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد صيغة أو صورة للتنمية المستديمة لأن النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تختلف اختلافا كبيرا من دولة عربية لأخرى. ولهذا فإن برنامج العمل المقترح يقدم إطارا عاما تستطيع كل دولة أن تتخذ منه أساسا لصياغة سياستها المحددة. ويتوقف نجاح هذه السياسة لدرجة كبيرة على عدة عوامل منها: الارادة السياسية والالتزام الاداري، والاستثمار المناسب، والبحث والتطوير الموجه، والمشاركة الشعبية.

٤- ويجب مراعاة العناصر التالية لتحقيق التنمية الملائمة للبيئة والمستديمة:

(أ) أن يكون مفهوم الاستمرار هو الهدف من السياسة القومية للتنمية؛

(ب) أن تتضمن السياسات الاقتصادية القومية وقرارات الاستثمار آثارها على البيئة والمصادر الطبيعية؛

(ج) أن يشكل التقييم البيئي وتحاليل التكاليف والفوائد البيئية والطرق الأخرى المشابهة جزءا من عملية صنع القرار لمشروعات التنمية ونقل التقنية ووسائل التنظيم؛

(د) إدخال نظام الحوافز والعقوبات لضمان الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية التي تشكل رأس المال الذي تتوقف عليه التنمية؛

(هـ) أن تؤكد السياسات والاستراتيجيات البيئية القومية على عمليات التوقع والوقاية؛

(و) دعم أجهزة البيئة القومية وزيادة مشاركتها في عملية صنع القرار؛

(ز) أن تصاغ الاجراءات التنظيمية بأسلوب مرن على أن يتم مراجعتها وتحديثها من آن لآخر؛

(ح) دعم القدرات العلمية والتطويرية القومية وتوجيهها نحو إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات البيئية الراهنة ومتابعة التطور والالمام بالموضوعات البيئية التي تستجد؛

(ط) لما كان الناس هم وسيلة التنمية المستديمة وهدفها فإنه يجب أن تولى الاستراتيجيات القومية للتنمية أهمية قصوى للوعي البيئي والمشاركة الشعبية؛

(ي) ايجاد مؤشرات قومية لاستمرار التنمية حتى يمكن رصد تطورها وكذلك رصد صون المصادر الطبيعية وحماية البيئة.

ثالثا: برنامج العمل للقضايا ذات الأولوية

٥- وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٢٨/٤٤ المؤرخ في ١٩٨٩ على تسعة موضوعات للمناقشة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل عام ١٩٩٢، ولم ترتّب

هذه الموضوعات التسعة طبقا لأية أولوية في القرار المشار اليه. وبدراسة هذه الموضوعات والوضع البيئي في الدول العربية وجد من الأفضل تقسيم هذه الموضوعات الى قسمين: الأول يضم ستة موضوعات ذات أولوية تمثل القضايا الراهنة والعاجلة في الدول العربية، والقسم الثاني يضم ثلاث قضايا لها صبغة عالمية أكثر منها اقليمية أو قومية. وفيما يلي سنتناول أولا القضايا ذات الأولوية.

ألف- مصادر الأرض

٦- مساحة الأرض الزراعية ودائمة المحصول في الدول العربية محدودة جدا، وتتعرض حالة الأرض لدرجات مختلفة من التدهور بفعل الرياح والماء وكذلك نتيجة الاسراف في استخدام مياه الري (التشبع بالماء والتمليح...الخ) ولقد أدى تدهور حالة الأرض الى التصحر في بعض المناطق، كذلك يتم فقد مساحات من الأراضي الزراعية لأغراض غير زراعية لعدم وجود سياسات قومية لاستخدام الأرض. وفي الوقت الذي تتدهور فيه حالة الأرض يزداد الاعتماد على الغذاء المستورد لسد حاجات الناس. وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم نقصا في المواد الغذائية، ومن المتوقع أن تستورد الدول العربية أكثر من نصف احتياجاتها من المواد الغذائية بحلول عام ٢٠٠٠.

٧- لذا يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) إعداد خطط قومية لاستخدام الأرض بما يحقق الاستخدام الأمثل للأرض في نشاطات التنمية؛

(ب) إنشاء سجلات قومية لمصادر التربة يجري تحديثها من آن لآخر، ورصد التغيرات التي تحدث في التربة حتى يمكن معالجة أية مشكلات طارئة في الوقت المناسب؛

(ج) توزيع السكان باستخدام الحوافز وغيرها من الأنظمة حتى يتسنى إيجاد موازنة بين الكثافة السكانية وبين قدرة تحمّل الأرض في المناطق المختلفة؛

(د) وضع النظم الادارية والحوافز والعقوبات التي تضمن أن حق ملكية الأرض الزراعية يتضمن الالتزام بالحفاظ على انتاجيتها؛

(هـ) بذل المجهودات المكثفة لاصلاح الأرض الزراعية التي تدهورت حالتها أو التي تأثرت بالتصحر؛

(و) اتخاذ الوسائل المختلفة لانعاش المراعي التي تدهورت حالتها وتحسين انتاجيتها؛

(ز) إدخال التقنيات الزراعية المناسبة لمنع تدهور حالة الأرض؛

(ح) في الدول التي تشكل فيها الغابات والاحراج مصدرا طبيعيا هاما يجب اتخاذ كافة الوسائل لمنع إزالة الغابات وتحسين إدارتها. ويجب إعادة زرع مناطق الغابات وانشاء غابات أخرى لزيادة المساحة المزروعة؛

(ط) العمل على نشر الزراعة بالتشجير كعنصر أساسي في تنمية المناطق الريفية والصحراوية؛

(ي) تعزيز أنشطة البحث والتطوير وإعطاء الأولوية للمشروعات الاقليمية وشبه الاقليمية وتبادل الخبرات والمعلومات العلمية والتدريب في كافة المجالات المتعلقة بتنمية وترشيد استخدام الأرض.

باء- مصادر المياه

٨- تشكل قلة المياه العذبة في معظم الدول العربية عقبة كبيرة في طريق التنمية الزراعية والصناعية المستديمة. وبالرغم من قلة المياه فإن مصادرها السطحية والجوفية تتعرّض للاسراف في الاستغلال والتلوث من مصادر مباشرة وغير مباشرة. ولقد أدى الاسراف في الاستغلال الى التأثير على خزانات المياه الجوفية في بعض الدول خاصة في المناطق الساحلية. كما أدى تلوث مصادر المياه الى خلق مشاكل في استخدام المياه للأغراض المختلفة والتأثير على صحة الانسان وعلى البيئة.

٩- لذلك يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) اعداد برامج قومية لتنمية مصادر المياه المختلفة تتضمن انشاء سجلات لمصادر المياه ورصد حالتها وإدخال النظم المختلفة لترشيد استخدام المياه.

(ب) اعداد التشريعات والوسائل التسعيرية المختلفة والحوافز والعقوبات وتطبيقها لضمان وتشجيع الاستخدام الأمثل للمياه في الأغراض المختلفة لا سيما في الري.

(ج) اتخاذ الوسائل المختلفة لرفع كفاءة نظم الري الحالية وإدخال الطرق الحديثة الأكثر كفاءة.

(د) العمل على زيادة وعي الجماهير بقلة المياه وضرورة الاستخدام الأمثل لها.

(هـ) رصد حالة وكمية المياه الجوفية في الخزانات المختلفة ومعالجة المشكلات الطارئة أولا بأول.

(و) العمل على إمداد جميع الناس بالمياه الصالحة للشرب بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك تطبيقا لأهداف العقد الدولي لمياه الشرب والصرف الصحي.

(ز) رفع كفاءة شبكات مياه الشرب وصيانتها بصفة دورية للحد من الفاقد.

(ح) اتخاذ جميع الوسائل الكفيلة بالحد من تلوث المياه السطحية والجوفية من جميع مصادر التلوث المباشرة وغير المباشرة.

(ط) إدخال عمليات التقييم البيئي وتحاليل التكاليف والفوائد في مشروعات تنمية وتطوير مصادر المياه.

(ي) قيام البحث العلمي بايجاد أفضل السبل لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة أو الصناعة وتقييم الآثار البيئية والصحية التي تترتب على ذلك.

(ك) إعداد برامج عملية مشتركة على المستوى الاقليمي أو شبه الاقليمي للتعليم والتدريب والبحث في مجالات إدارة مصادر المياه والتحكم في تلوث المياه وإعادة استخدام المياه العادمة.

(ل) إعداد برامج وخطط عمل مشتركة على المستوى شبه الاقليمي لإدارة مصادر المياه السطحية والجوفية المشتركة.

جيم- <u>البيئة البحرية والمناطق الساحلية</u>

١٠- يأتي معظم التلوث البحري في الدول العربية من السفن ومن صب مخلفات الصرف الصحي والمخلفات الصناعية السائلة في البحر. ومعظم البحار في المنطقة العربية بحار شبه مغلقة (البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي)، وهذا يجعل هذه البحار أكثر حساسية لتأثير التلوث من المحيط المفتوح. ويظهر تأثير التلوث على بعض الأحياء البحرية في بعض المناطق. فمصايد الأسماك والشعاب المرجانية وبعض الأحياء الأخرى في الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط قد تأثرت بدرجات متفاوتة. ومن ناحية أخرى، أدى عدم وجود إدارة للمناطق الساحلية، والزيادة العشوائية في إنشاء الصناعات والمنتجات السياحية الى تدهور المناطق الساحلية في بعض الدول.

١١- لذلك يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) إعداد البرامج والأدوات الملائمة بيئيا لتطوير المناطق الساحلية وتنمية النشاطات البحرية.
(ب) رصد وتقييم أثر مصادر التلوث المختلفة على البيئة البحرية.

(ج) حظر القاء المخلفات الخطرة (خاصة التي تحتوي على الفلزات الثقيلة أو المركبات العضوية والعضوية - الفلزية التي لا تتحلل بسهولة) في البحر بطريق مباشر أو غير مباشر.

(د) تقييم البدائل عن صرف المخلفات في البحر (خاصة مخلفات الصرف الصحي) واعطاؤها الأولوية. وفي حالة ضرورة صرف المخلفات في البحر فلا بد من معالجتها بدرجة مناسبة قبل صرفها.

(هـ) رصد الآثار البيئية للمخلفات المعالجة التي تم صرفها في البحر.

(و) إنشاء الأساليب المختلفة للتعامل مع تلوث البيئة البحرية والحد منه بما في ذلك الأنظمة الخاصة وخطط الطوارىء للتعامل مع حالات التلوث الطارئة.

(ز) اعداد الخطط الملائمة بيئيا للاستغلال الأمثل لمصادر الأحياء البحرية.

(ح) إدخال سياسات تشريعية وادارية ومالية تحث على حماية البيئة البحرية والنظم البيئية البحرية واستغلال مصادر الاحياء البحرية.

(ط) تعزيز معاهد البحث والتطوير القومية لتتمكن من دراسة وتقييم النظم البيئية البحرية ورصدها حتى يمكن التعامل مع المشكلات الطارئة في الوقت المناسب.

(ي) نظرا لأن البحار في المنطقة العربية بحار مشتركة بين دول متعددة فإنه يجب العمل على الالتزام بالاتفاقيات الاقليمية المبرمة وتطبيق نصوصها، مما يساعد على حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية.

(ك) تعزيز الجهود لتنفيذ خطط العمل التي تستهدف حماية البيئة البحرية والتي تم الاتفاق عليها في إطار الاتفاقات الاقليمية الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن ومنطقة الخليج العربي (برنامج عمل الكويت).

(ل) تطوير وتعديل الاتفاقات المبرمة إذا لزم الأمر وذلك لزيادة حماية البيئة البحرية المشتركة والمناطق الساحلية القومية.

دال- <u>تنمية المناطق الريفية والحضرية</u>

١٢- ترتفع نسبة سكان الحضر في الدول العربية ارتفاعا كبيرا وهي في تزايد مستمر نتيجة للهجرة المتزايدة من الريف. ولقد أدت هذه الهجرة العشوائية الى تفاقم المشكلات البيئية في المناطق الحضرية وكذلك الى تدهور المصادر الطبيعية في المناطق الريفية نتيجة الاهمال المتزايد للأرض الزراعية. ومن الاسباب التي أدت الى الهجرة المتزايدة من الريف تدهور البيئة، والعائد غير المجزي من الزراعة. وقد تشبعت المناطق الحضرية في معظم الدول العربية بالسكان ولم تعد فيها فرص عمل مناسبة وأدى هذا الى سرعة انتشار المستوطنات الهامشية في المناطق الحضرية واتساعها مما خلق مشكلات بيئية واجتماعية متزايدة.

١٣- لذلك يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) وضع الخطط القومية التي تحقق التوازن بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية.

(ب) الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية والاقتصاد القومي في خطط التنمية المستديمة.

(ج) إعادة صياغة السياسات الزراعية من هدف تعظيم الانتاج على المدى القصير الى هدف تحقيق تنمية زراعية مستديمة تلبي حاجات شتى الفئات خاصة الفئات الفقيرة في المناطق الريفية وتعمل على تحسين حالة المعيشة في هذه المناطق.

(د) تخطيط الاصلاح الزراعي وتطبيقه بهدف تحسين الحالة المعيشية لصغار المزارعين.

(هـ) العمل على أن تؤدي سياسات وأساليب التسعير الى تحقيق عوائد واقعية وثابتة للمزارعين للحد من عناصر المخاطرة وتشجيع الاستثمار في تحسين المزارع.

(و) محو الأمية؛ لأنه أحد أهم العناصر الأساسية في تحقيق التنمية الريفية المستديمة.

(ز) العمل على أن تتضمن التنمية الريفية المستديمة الادارة المثلى للمصادر الطبيعية المتاحة. وامداد سكان الريف بالخدمات الأساسية خاصة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي المناسب، وحث الجماهير في الريف على المشاركة في تحقيق التنمية.

(ح) تدعيم الرعاية الصحية الأساسية في المناطق الريفية كأحد الأهداف الرئيسية لتحسين حالة المعيشة في الريف.

(ط) العمل على أن يقوم البحث العلمي بحل مشاكل التنمية الريفية المستديمة خاصة ايجاد التقنيات المناسبة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا لامداد المناطق الريفية بالطاقة وتوفير المسكن الصحي والخدمات الأساسية والصناعات.

(ي) العمل على زيادة وعي الجماهير في الريف بأهمية الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وصونها.

(ك) تعزيز المشاركة الشعبية في التخطيط وصنع القرار والتنفيذ، مع التأكيد على دور المرأة في جميع المراحل لتحقيق التنمية المستديمة.

(ل) العمل على أن تتضمن البرامج الخاصة بالمستوطنات البشرية التخطيط العمراني الملائم للبيئة.

(م) العمل على أن تضم المراكز العمرانية مساحات لسد حاجات أصحاب الدخول المختلفة وحاجات الصناعة والتجارة والترفيه ومساحات خضراء ومفتوحة.

(ن) تكثيف الجهود لتحسين حالة البيئة في المناطق العمرانية وعلى الأخص تحسين نوعية الهواء وإدارة المخلفات ومشكلات المواصلات وإدارة المرور وإمداد المياه وحالة الاسكان.

(س) العمل على الاسراع في تطوير المستوطنات العشوائية والحد من انتشارها غير المشروع.

(ع) العمل على زيادة الوعي الجماهيري والمشاركة الشعبية لتحسين حالة البيئة في المناطق الحضرية.

هـاء- التعامل مع المخلفات

١٤- تشكل جمع المخلفات والتخلص منها عدة تحديات فنية وإدارية. وبالرغم من أن بعض المخلفات يمكن تدويره أو استخدامه كمادة خام ومصدر للطاقة (كما هي الحال بالنسبة للمخلفات الزراعية في المناطق الريفية) أو لتصنيع بعض المنتجات، إلا أن هناك بعض المخلفات التي لا يمكن الإفادة منها بالتقنيات المتاحة أو بطريقة اقتصادية. وهذه المخلفات يجب معالجتها والتخلص منها بأمان. وبعض المخلفات التي تنتج غالبا عن الصناعة تسمى بالمخلفات الخطرة. ولا تعرف حاليا كميات المخلفات الخطرة في الدول العربية ولكنها تزداد مع زيادة التصنيع في بعض الدول. ومن الأمور التي برزت في السنوات الأخيرة قضية تصدير ودفن نفايات الدول الصناعية المتقدمة في أراضي الدول النامية والتي لم تسلم منها بعض الدول العربية، مما يضيف بعدا بيئيا هاما وخطيرا في عمليات إدارة المخلفات.

١٥- ونظرا لخطورة الآثار البيئية والصحية التي قد تنجم عن التخلص غير المناسب من النفايات، فإن برنامج العمل يجب أن يتضمن الموضوعات التالية:

(أ) وضع البرامج القومية التي تهدف الى الحد من تكوين المخلفات خاصة من المنبع.

(ب) العمل على إدخال التقنيات المناسبة والحوافز والوسائل التنظيمية التي تشجع على تدوير وإعادة استخدام المخلفات التي يمكن الافادة منها.

(ج) معالجة المخلفات التي يلزم التخلص منها دون إضرار بالبيئة.

(د) استخدام وتطوير التقنيات المناسبة لتخزين النفايات التي لا يمكن معالجتها والتخلص منها. ويجب أن تصمم مناطق التخزين تصميما مناسبا وتراقب بدقة بصورة مستمرة.

(هـ) قيام مؤسسات البحث العلمي بتطوير وسائل التخلص من النفايات واستنباط تقنيات جديدة مناسبة لاستخدامها أو التخلص منها بطريقة أفضل.

(و) انشاء سجلات قومية لجميع أنواع المخلفات ومواقع التخلص منها أو تخزينها مع مراجعة هذه السجلات بصفة دورية وتحديثها.

(ز) العمل على ادخال التنظيمات والحوافز والعقوبات وتطبيقها في جميع استراتيجيات ادارة المخلفات.

(ح) العمل على زيادة وعي الجماهير والمشاركة الشعبية في تقليل المخلفات وفي أساليب إدارتها.
(ط) حظر نقل المخلفات الخطرة والتخلص منها فيما وراء الحدود الوطنية.

واو- صحة الانسان ورفاهيته

١٦- بالرغم من التقدم الكبير في معالجة المشاكل الصحية في بعض الدول العربية فإن تدهور البيئة يعوق استمرار هذا التقدم. فالسكن غير المناسب، ونقص الخدمات الأساسية، ونقص التنمية في المناطق الريفية، وازدحام المدن، والمناطق العشوائية، ونقص مياه الشرب والصرف الصحي المناسب، وغيرها من المشكلات البيئية تسبب كلها انتشار الأمراض وزيادة الوفيات في أجزاء كثيرة من المنطقة العربية، ويساعد الفقر وسوء التغذية والجهل على تفاقم هذه الأوضاع.

١٧- لذلك يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) العمل على تقوية الوعي الشعبي بأهمية التخطيط السكاني وتنظيم الأسرة في تحسين الصحة ونوعية الحياة.

(ب) العمل على التغلب على العوائق الاجتماعية والفنية المتعددة التي تواجه تنظيم الأسرة الفعّال.
(ج) تكثيف الجهود لتحسين الخدمات الصحية الأساسية والعناية بصحة الحامل والطفل.

(د) اعتبار صحة الانسان استثمارا يجب أن يشكل جزءا من خطط برامج التنمية المستديمة.

(هـ) تعزيز برامج الحد من انتشار الأمراض البيئية مثل البلهارسيا والملاريا وغيرها والقضاء عليها.
(و) تقييم الآثار الصحية لمشروعات التنمية خاصة تلك التي قد تنجم عنها أمراض بيئية، وإدخال الوسائل الكفيلة بمنع حدوث هذه الأمراض أو الحد منها ووضعها تحت السيطرة.

(ز) العمل على زيادة وعي الجماهير خاصة في المناطق الريفية بأمراض البيئة وطرق الوقاية منها وكذلك الاضرار الصحية لسوء استخدام الكيماويات الزراعية - مثل المبيدات وغيرها.

(ح) اعداد معايير لنوعية الهواء والماء والالتزام بها بتطبيق التشريعات المناسبة.

(ط) وضع معايير للصحة المهنية وتطبيقها.

(ي) انشاء سجلات قومية للكيماويات التي تنتج محليا أو تستخدم، وإدخال طرق تقييمها من ناحية السُّميّة وتسببها في إحداث الأمراض الخبيثة.

(ك) فحص المواد الغذائية وخاصة المستوردة وتطبيق المعايير الدولية لصلاحية هذه الأغذية.

(ل) تكثيف الجهود لامداد جميع الناس بالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي المناسب بحلول عام ٢٠٠٠.

(م) نظرا لأنه قد ثبت أن الرصاص يسبب أضرارا صحية بالأطفال فيجب العمل على إزالة الرصاص من بنزين السيارات في أقرب وقت ممكن.

(ن) نظرا لأن تلوث الهواء داخل المنازل قد أصبح قضية هامة في كثير من الدول فإنه يجب دراسة نوعية ومصادر هذا التلوث في الدول العربية ووضع الوسائل الكفيلة بالحد منه.

رابعاً: قضايا عالميّة

١٨- فيما يلي نستعرض الموضوعات الثلاثة الباقية من الموضوعات التسعة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٢٨/٤٤ وهي موضوعات ذات أهمية عالمية أكثر منها اقليمية أو قومية ولكن يجب متابعتها عن كثب واتخاذ ما يلزم حيالها في الوقت المناسب.

زاي- التنوع البيولوجي

١٩- المصادر البيولوجية هي أساس حياة الانسان ولكن التنوع البيولوجي قد انخفض نتيجة لنشاطات الانسان غير السليمة. ويؤدي النقص في التنوع البيولوجي الى عواقب وخيمة بالنسبة للزراعة والطب والصناعة، وبالنسبة لوجود الانسان نفسه. وهناك بعض فصائل النباتات والحيوانات التي انقرضت في الدول العربية نتيجة تدمير بيئتها أو التلوث (مثل انقراض بعض الطيور نتيجة الاسراف في استخدام المبيدات) أو الاستغلال غير المرشد أو ادخال فصائل غريبة مستوردة (مثل انقراض جينات بعض المحاصيل مثل القمح والأرز نتيجة ادخال الأنواع ذات الانتاجية العالية من الخارج). ولقد حان الوقت لكي نعرف أن الحفاظ على التنوع البيولوجي ليس هاما فقط للأجيال الحالية ولكنه أيضا على قدر كبير من الأهمية للأجيال القادمة.

٢٠- لذلك يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) تعزيز جهود معاهد البحث العلمي لانشاء سجلات قومية وخرائط لأصناف النبات والحيوان المحلية.

(ب) انشاء بنوك قومية للجينات لصون المحاصيل المحلية والنباتات البرية.

(ج) انشاء محميات طبيعية مناسبة للحفاظ على الأصناف المهددة بالانقراض وتنميتها.

حاء- التقنية الحيوية

٢١- تدل الاتجاهات الحديثة في بحوث التقنية الحيوية على أنها سوف تفتح آفاقاً جديدة واسعة لزيادة انتاج الغذاء والدواء والطاقة والكيماويات الخاصة وتحسين ادارة البيئة. ولكن تتركز معظم هذه البحوث حاليا في أيدي القطاع الخاص بالدول الصناعية مما سيعقد عملية نقل التقنيات المناسبة لدول العالم الثالث بشروط مقبولة. ومن ناحية أخرى، هناك آثار بيئية متعددة للتقنيات الحيوية بعضها معروف والبعض الآخر يدخل في إطار التخمين.

٢٢- لذلك يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) تعزيز قدرات المعاهد العلمية للقيام بالبحوث المختلفة في مجالات التقنيات الحيوية وذلك بهدف بناء الكوادر القومية والقاعدة العلمية المناسبة.

(ب) انشاء وتدعيم القدرات القومية لفحص التقنيات الحيوية المنقولة.

(ج) العمل على ايجاد الوسائل المناسبة لنقل التقنيات الحيوية بشروط ملائمة خاصة في مجال زيادة الانتاج الغذائي.

(د) العمل على ضرورة الحصول على جميع المعلومات المتعلقة بالآثار البيئية لأية تقنيات حيوية تستورد حتى على سبيل التجربة.

طاء- قضايا الغلاف الجوي

٢٣- لا تقوم الدول العربية بتصنيع الكلوروفلوروكربونات المسؤولة عن التأثير على طبقة الأوزون، ولكن تقوم بعض الدول باستيراد هذه المركبات التى تدخل في بعض الصناعات، كما أن الدول العربية تستورد منتجات تحتوي على هذه الكيماويات (مثل أجهزة التكييف والثلاجات وغيرها) وحتى ٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠، وقعت سبع دول هي: الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ومصر على اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون.

٢٤- دلت النتائج الحديثة التي توصلت اليها اللجنة الدولية لتغير المناخ والتي تم عرضها على المؤتمر العالمي للمناخ في عام ١٩٩٠ على أن الزيادة المستمرة في انبعاث غازات الصوبة في الهواء سوف تؤدي الى ارتفاع درجة حرارة الجو بمعدل ٠ر٣ درجة مئوية كل عقد خلال القرن القادم. وسوف يؤدي هذا الى ارتفاع درجة الحرارة بمعدل درجة واحدة بحلول عام ٢٠٢٥ وثلاث درجات في القرن القادم. وسوف يؤدي هذا الارتفاع في درجة حرارة الجو الى بعض الآثار البيئية، ولا سيما على الزراعة ومصادر المياه وزيادة ارتفاع مستوى سطح البحر. ولا يوجد بين الدول العربية دولة واحدة ضمن الـ ٢٠ دولة

المسؤولة عن انبعاث أكثر من ٨٠ في المائة من غازات الصوبة على المستوى العالمي. وتجري حاليا مفاوضات نحو إبرام اتفاقية دولية للحد من انبعاث هذه الغازات، وتتابع بعض الدول العربية هذه المفاوضات عن كثب.

٢٥- وبالرغم من أن مشكلات تلوث الهواء عبر الحدود مازالت محدودة في الدول العربية إلا أنه قد يكون من المفيد دراسة هذه الظاهرة وتقييمها على المستوى شبه الاقليمي لاتخاذ الاجراءات المناسبة للتصد لها.

خامساً: قضايا خاصة

٢٦- بالاضافة الى الموضوعات السابق ذكرها، هناك موضوعان على جانب خاص من الأهمية بالنسبة للمنطقة العربية وهما موضوع نقل التقنية وتوفير الموارد المالية المناسبة لتحقيق التنمية المستديمة. وفيما يلي أهم ما يجب عمله إزاء هذه الموضوعات:

ياء- نقل التقنية

٢٧- هناك أمثلة كثيرة على عدم ملاءمة التقنيات المنقولة في قطاعات متعددة. وفي الواقع هناك بعض التقنيات المنقولة التي كانت لها آثار سلبية على عمليات التنمية ولم تحقق الهدف من نقلها. وليست القضية عملية نقل التقنية في حد ذاتها، إنما هي نقل التقنية وتطويعها لتناسب الظروف المحلية. وبالرغم من أن مفهوم التنمية المستديمة يحبذ مبدأ الاعتماد على النفس، فإن نقل التقنية سيظل ذا أهمية قصوى في الدول العربية لسنوات أو عقود قادمة.

٢٨- لذلك يجب أن يتضمن برنامج العمل الموضوعات التالية:

(أ) تعزيز المعاهد القومية والقوى العاملة والوسائل المختلفة لتقييم التقنية.

(ب) إدخال التشريعات والاجراءات المناسبة حتى تكون عملية تقييم التقنية شرطا أساسيا للموافقة على نقلها.

(ج) تقييم الآثار البيئية لأية تقنية قد يتقرر نقلها.

(د) التركيز على استنباط تقنيات محلية مناسبة وملائمة للبيئة لتحقيق التنمية المستديمة وأن يكون الهدف من ذلك هو زيادة الاعتماد على النفس.

(هـ) العمل على اتخاذ الوسائل الكفيلة بضمان نقل التقنيات المتقدمة لتحقيق التنمية المستديمة من أي مصدر يقدمها دون شروط أو بنود تؤثر على حركة التنمية أو الأمن القومي أو الاقليمي.

كاف- الموارد المالية

٢٩- يتطلب برنامج العمل لتحقيق التنمية الملائمة بيئيا والمستديمة أموالا طائلة وتعاونا وثيقا وعملا مشتركا بين الدول العربية، فالمشكلات التي تواجهها أية دولة عربية هي في معظم الأحوال مشكلات كبيرة لا تستطيع الدولة حلها بمفردها. وبالرغم من وجود عدد كبير من الآليات الاقليمية وشبه الاقليمية التي تعمل في مجالات البيئة والتنمية والمصادر الطبيعية فإن هناك حاجة ماسة للتنسيق بين هذه الآليات لرفع كفاءة أدائها. وفي مجال تعزيز الموارد المالية المتاحة للدول العربية، ومنها الدول الأعضاء في الاسكوا، لا بد من تدعيم التعاون الاقليمي والدولي في تنفيذ المشاريع الاقليمية المتعلقة بالبيئة، وتدريب القوى العاملة في هذا المجال، وتخصيص الموارد المالية محليا واقليميا ودوليا لتنفيذ المشروعات المنبثقة عن برنامج العمل الذي يتبناه المؤتمر، وتشجيع الدول الدائنة على تحويل جزء من ديونها المستحقة على بعض الدول العربية لأغراض تحسين البيئة وحمايتها.

المرفق الثاني (ب)

الخطوط العريضة للبرامج التنفيذية المقترحة في مجال البيئة والتنمية في الدول العربية

أولاً : مقدّمة

تجسيدا للعمل العربي المشترك في مجال البيئة والتنمية، وتعزيزا للجهود الحالية والمستقبلية التي تضطلع بها الدول العربية في مجالات الحفاظ على المقومات البيئية وترشيد استخدام الموارد، وانبثاقا من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده في البرازيل في حزيران/يونيو ١٩٩٢، وقرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) المتعلقة بالبيئة والتنمية، والاعلان العربي عن البيئة والتنمية (تونس، ١٩٨٦) ومن أجل التنسيق بين البرامج الاقليمية وشبه الاقليمية والثنائية وبرامج التعاون الدولي في مجال البيئة، فإن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية المنعقد في القاهرة خلال الفترة ١٠ الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢، قد استعرض من حيث المبدأ، مقترحات البرامج التنفيذية المشتركة التي يمكن تنفيذها فيما بين الأقطار العربية المعنية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية وشبه الاقليمية المهتمة بقضايا البيئة والتنمية. وتمثل هذه البرامج إطارا عاما لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية، على أن تعد في مرحلة لاحقة برامج ملموسة محسوبة التكاليف مع تحديد الجهات المتعاونة والخطوات التنفيذية التي سيتم الاتفاق عليها، وبذلك فإن المشروعات التالية تمثل اقتراحا لإطار التعاون في برامج تنفيذية مشتركة.

ثانياً : البرامج التنفيذية ذات الأولوية المقترح تنفيذها في إطار العمل العربي المشترك بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالبيئة والتنمية

المشروع الأول : ترشيد استخدام المياه في العالم العربي

الأهداف:

- حماية مصادر المياه من التلوث.
- ترشيد استخدام المياه في الزراعة والصناعة والأغراض الأخرى.
- دعم البرامج المشتركة للرقابة على نوعية المياه.
- تنمية الكوادر المتخصصة في مجال إدارة مصادر المياه الطبيعية.
- تطوير الهياكل المؤسسية المعنية بإدارة مصادر المياه.

القرارات الصادرة في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.
- المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.
- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤.
- الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- البرامج التدريبية في مجالات رصد مصادر المياه والقوانين والتشريعات وإدارة المصادر المشتركة للمياه الطبيعية.

- اعداد وتطوير الخطط المشتركة في مجال حماية مصادر المياه الجوفية والسطحية والبحرية.

- البدء في ترتيبات انشاء الشبكة العربية لإدارة مصادر المياه وتبادل المعلومات في هذا المجال.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات)

- انشاء هيئات شبه اقليمية لمصادر المياه المشتركة.

- اعداد وتنفيذ برامج محددة في مجال دراسات التقييم البيئي لمشروعات المياه الكبرى في بعض الدول العربية.

- تقييم الآثار البيئية والصحية لمشاريع الامداد بالمياه في المناطق الريفية والحضرية.

المشروع الثاني: ترشيد استخدام مصادر الطاقة

الأهداف:

- مساعدة الدول العربية في إعداد وتعزيز البرامج الوطنية لترشيد استخدام الطاقة، ودعم الهياكل المؤسسية، وتدريب القوى العاملة المتخصصة في مجال مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة.

- تنسيق البرامج والأنشطة على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي، ودعم التعاون في مجال إدارة مصادر الطاقة المشتركة.

- تقييم الأثر البيئي لاستخدامات الطاقة في الأقطار العربية.

القرارات الصادرة في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.

- المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤.

- الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- تحديث موازين الطاقة للانتاج والاستهلاك والاحتياطي في الأقطار العربية.

- دعم المشروعات المتكاملة لاستخدام الطاقة في إطار حماية النظم الايكولوجية.

- تطوير التقنيات المناسبة والملائمة بيئيا للاستخدامات المتنوعة للطاقة وخصوصا في المناطق الريفية.

- تنفيذ مشروعات ميدانية متعلقة بترشيد استخدام الطاقة وإمكان استخدام البدائل المتاحة.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات)

- اعداد وتنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي لمشاريع انتاج واستخدام الطاقة وخصوصا في المناطق الحساسة بيئيا.

- اعداد دراسات عن الآثار البيئية والصحية لمشروعات الطاقة المشتركة عبر الدول العربية مثل شبكات الربط الكهربائية.

- إدخال تقنيات الطاقة النظيفة والسليمة بيئيا وخاصة في قطاع النقل.

المشروع الثالث: التنمية الصناعية المستديمة والمناسبة بيئياً

الأهداف

- اعداد ودعم البرامج الوطنية للتنمية الصناعية المناسبة بيئيا.

- العمل على إدخال التقنيات النظيفة والمناسبة للأوضاع الاقتصادية والامكانات الصناعية في الأقطار العربية.

- دعم التعاون العربي في مجال نقل التكنولوجيا وإدارة البيئة في المجتمعات الصناعية الكبرى.

- دعم الجهود المشتركة في مجال إدارة النفايات الخطرة وتنظيم التخلص منها.

- دعم الجهود الدولية في مجال حماية البيئة من الملوثات الصناعية.

القرارات الصادرة في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.

- المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤.

- الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- اعداد خارطة عربية عن الأنشطة الصناعية وتوزيعها الجغرافي وتقييم مصادر التلوث الناجمة عنها.

- دعم برامج التنمية الصناعية المتكاملة وقليلة التلوث.

- دعم برامج البحوث التطبيقية في مجال معالجة النفايات الصناعية وتطوير أساليب الانتاج المقبولة بيئيا.

- تنفيذ برامج تدريبية في مجال الادارة البيئية في الصناعة ومعالجة النفايات الصناعية السامة والخطرة.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات).

- اعداد وتنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمواقع الصناعية ومشروعات الانتاج في المراكز الصناعية الكبرى.

- تقييم الآثار البيئية والصحية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية.

- تنفيذ مشروعات مشتركة لإعادة استخدام النواتج الثانوية للصناعة والمواد الوسيطة المستهلكة.

- اعداد شبكة عربية للمعلومات عن التكنولوجيا النظيفة واللوائح والقوانين المتعلقة بصرف النفايات الصناعية والبدائل المتاحة لإعادة استخدام النفايات الصناعية.

المشروع الرابع : الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستديمة والمناسبة بيئياً

الأهداف

- مساعدة الدول العربية في تطوير برامج التنمية الزراعية وتنمية القدرات البشرية في مجالات البحث والانتاج الزراعي على أسس سليمة بيئيا.

- تنسيق الجهود العربية المشتركة في مجالات ترشيد استخدام الكيماويات الزراعية ودراسة تأثيراتها الصحية والبيئية طويلة الأمد.

- دعم الخطط القومية في مجال مكافحة التصحر وحماية التربة.

القرارات الصادرة في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.

المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.

- **مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤.**

- **الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.**

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- البرامج التدريبية لإعداد الكوادر في مجال الاستخدام الأمثل للكيماويات الزراعية والمبيدات ووسائل حماية التربة.

- دعم الجهود القائمة والبرامج شبه الاقليمية في مجال مكافحة التصحر ومشروعات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة.

- عداد وتنفيذ برامج مشتركة في مجال استخدامات التكنولوجيا الحيوية لتطوير المحاصيل الزراعية وحمايتها من الآفات الزراعية.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات)

- اعداد خارطة زراعية قومية عن التوزيع الجغرافي للمحاصيل والثروة الحيوانية والمراعي والغابات في الوطن العربي.

- دراسات أنماط التغذية في الوطن العربي وتعزيز النوعية الغذائية كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء.

- تنفيذ مشروعات مشتركة لتكامل أنماط الانتاج الزراعي في الوطن العربي والعمل على مواءمتها بيئيا وتحقيق الأهداف طويلة الأمد في مجال الأمن الغذائي العربي.

- إعداد وتنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي للمشروعات الكبرى للتنمية الزراعية ومشروعات الري والصرف الزراعي.

- تنفيذ مشروعات في مجالات بدائل المبيدات لمقاومة الآفات الزراعية واستخدام التكنولوجيا الحيوية في انتاج محاصيل غذائية مقاومة للآفات.

المشروع الخامس: المستوطنات البشرية وتأثيرها على البيئة

الأهداف:

- تقييم تأثير النمو السكاني المتسارع على الخدمات البيئية والحاجات الأساسية للسكان.

- دراسة العلاقة بين التخطيط العمراني والعناصر البيئية في المجتمعات الحضرية.

- دراسة الوسائل العلمية لرفع مستوى الخدمات في المستقطنات الهامشـــية.

- الهجرة المعاكسة وكيفية تعزيزها كوسيلة لتطوير المجتمعات الريفيـــة.

القرارات الصادرة في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.

- المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحـــدة ٢٢٨/٤٤.

- الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- دراسة السبل المناسبة لإدخال التكاليف البيئية ضمن عناصر الجدوى الاقتصاديـــة لمشروعات الخدمات العامة.

- تقييم الدراسات الديموغرافية واستراتيجيات إعادة توزيع السكان وإعداد المنهجيـــات لدراسات تقييم الأثر البيئي للتنمية السكانية.

- تطوير برامج الحكم المحلي والهياكل المؤسسية للادارة البيئية في المدن الكبرى.

- تنفيذ دورات تدريبية لإعداد الكوادر في مجال الادارة البيئية في المستوطنـــات البشريـــة.

- دراسات تطوير اللوائح التنفيذية والقوانين المتعلقة بحماية البيئة في المستوطنـــات البشريـــة.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات)

- تنفيذ برامج تطبيقية في بعض المستوطنات البشرية المختارة كنموذج للادارة البيئيـــة اللامركزيـــة.

- التبادل المنظم للخبرات بين المدن العربية لنقل التجارب الرائدة فيما يتعلق بـــالادارة البيئية السليمة وإدارة المرافق البيئية في المدن العربية.

- اعداد وتنفيذ بعض المشاريع النموذجية في مجالات الاصحاح البيئي وتنمية القـــدرات الذاتية لتطوير الظروف البيئية في المجتمعات الريفية.

المشروع السادس : التخطيط السكاني وخدمات الصحة العامة

الأهداف:

- دعم الدراسات والبحوث في مجال التخطيط السكاني في الدول العربية.

- تقييم أنماط النمو السكاني في مستوطنات بشرية متنوعة الظروف في بعض المدن العربية وتأثيرات هذه الأنماط على البيئة والصحة العامة.

- دعم المشاركة الشعبية وتعزيز جهود المنظمات غير الحكومية في مجالات تنظيم الأسرة وتنمية البيئة المحلية.

- دعم الجهود الحكومية وبرامج المنظمات الاقليمية المعنية بالتخطيط السكاني والصحـــة العامـــة.

القرارات في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.

- المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحـــدة ٢٢٨/٤٤.

- الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- اعداد دليل سكاني عن السمات الاجتماعية والبيانات الديموغرافية والظروف البيئيـــة وأحوال الصحة العامة في المستوطنات البشرية للدول العربية.

- اعداد دراسات مقارنة للفئات الأكثر تعرضا للمرض بتأثير أوضاع بيئية معينة في بعض المجتمعات البشرية.

- تقييم تأثير الخدمات الصحية والبيئية على النمو السكاني.

- دراسة علاقة الأنماط الصحية بالامكانيات المتنوعة للفئات الاجتماعية ذات الدخول المختلفة وتأثيرات المستحدثات التكنولوجية على الصحة العامة.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات)

- اعداد وتنفيذ دراسات تقييم الأثر الصحي للمشروعات التنموية في المجتمعات الحضرية.

- دراسة وتعزيز دور المرأة في مجالات تنظيم الأسرة والرعاية الصحية الأساسية وتنمية الوعي البيئي.

- اعداد دراسات عن الأوبئة تتناول تأثيرات الملوثات على الصحة العامة وعلى الظروف المعيشية لمواطني الدول العربية.

المشروع السابع: إدخال الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الوطنية

الأهداف:

- إدماج الاعتبارات البيئية في السياسات الوطنية للانماء.

- العمل على تكامل أدوات السياسة العامة مثل السياسة الضريبية والحوافز الاقتصادية والتخطيط العمراني واختيار المواقع الصناعية في إطار سياسة متكاملة للتنمية المستديمة.

- تعزيز القدرة المؤسسية على البحث والتطوير في مجال اعداد خطط التنمية الوطنية وتنمية الكوادر البشرية لمخططي برامج التنمية المستديمة والبيئة.

- تحسين الهياكل المؤسسية للادارة التنفيذية لتعزيز السياسات المتكاملة للتنمية المستديمة.

القرارات الصادرة في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.

- المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤.

- الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- مساعدة بعض الدول العربية المعنية في إعداد خطط التنمية المعززة بالبعد البيئي.

- تنفيذ برامج للتنمية البشرية في مجالات التخطيط وإعداد الاستراتيجيات وتقييم خطط التنمية البيئية.

- اعداد دراسات عن الكلفة الاقتصادية والبيئية لاستنزاف الموارد الطبيعية في حسابات الدخل القومي.

- اعداد وتنفيذ برامج لحملات التوعية القومية في المجالات المتنوعة المتصلة بحماية البيئة وترشيد استخدام الموارد.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات)

- اعداد دراسات منهجية متكاملة لتحديد العلاقة بين الانسان والتنمية والموارد والبيئة وتأثير النظم السياسية والاقتصادية ومستوى الدخل والثقافة على هذه العلاقات في دول عربية مختارة.

- تقييم أنماط الانتاج والاستهلاك في مجتمعات الوفرة والندرة بهدف التوصل الى مدونة سلوك بيئي للمجتمعات العربية.

المشروع الثامن : الشبكة العربية للرصد البيئي

الأهداف

- دعم تبادل المعلومات البيئية بين الدول العربية.

- انشاء بنك للمعلومات البيئية وإعداد قاعدة للمعلومات لتغذية الدراسات البيئية في المجالات المتنوعة.

- تعزيز تكامل البرامج البيئية المشتركة ودعم المشروعات التنفيذية في مجالات الإنذار المبكر بشأن الأخطار البيئية الطارئة، وتبادل المعلومات والخبرة في مجال استخدامات التكنولوجيا النظيفة.

- اعداد قاعدة للمعلومات عن القوانين والتشريعات البيئية بهدف الاستفادة منها في برامج تطوير وتوحيد القوانين البيئية في الوطن العربي.

القرارات الصادرة في هذا الشأن

- تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٧/٤٢.

- المنظور البيئي الى عام ٢٠٠٠ وما بعدها: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٦/٤٢.

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤.

- الاعلان العربي عن البيئة والتنمية، ١٩٨٦.

البرنامج التنفيذي

(أ) المرحلة قصيرة الأمد (٣ الى ٥ سنوات)

- مساعدة الدول العربية المعنية في انشاء وتطوير بنوك المعلومات الوطنية، واعداد منهجية موحدة لقاعدة البيانات البيئية.

- مساعدة الدول العربية من خلال مشروعات محددة في إعداد قاعدة بيانات في مجالات الرصد البيئي.

- تنفيذ برامج اقليمية لتنمية القوى البشرية في مجالات الرصد البيئي.

- اعداد نظم موحدة لتقييم واستقراء المعلومات البيئية.

- اعداد طرق التحليل الموحدة والمتعلقة بالرصد البيئي للمياه والهواء والتربة والأحياء المائية في الدول العربية وتقييم نوعية البيئة، وتقديم تقارير دورية عن نتائج ذلك.

(ب) المرحلة طويلة الأمد (٥ الى ١٠ سنوات)

- اعداد وتنفيذ شبكة عربية للمعلومات البيئية يتم تغذيتها من الشبكات الوطنية.

- ربط الشبكة العربية للرصد البيئية بالشبكات البيئية المماثلة في منظمات الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية.

- استخدام شبكة المعلومات البيئية في اعداد وتطوير الخارطة البيئية للعالم العربي واعداد تقارير دورية عن الأحوال البيئية في العالم العربي.

ثالثا: برامج تنفيذية ذات أولوية ثانوية يقترح تنفيذها على المستويين الثنائي وشبه الإقليمي العربي بالتعاون مع هيئات التمويل الدولية .

١- اعداد تقارير وطنية دورية على أسس منهجية موحدة عن حالة البيئة.

٢- دعم البرامج الدولية للعمل البيئي مثل:
- حماية موارد المياه والاحياء البحرية.
- دراسة تغييرات المناخ واستنفاد طبقة الأوزون.
- اتفاقات نقل المواد الخطرة عبر الحدود.
- اتفاقات الحفاظ على التنوع البيولوجي.

٣- تنمية الثروة المعدنية وترشيد استخدامها على أسس سليمة بيئيا.

٤- دعم دور المؤسسات غير الحكومية في مجال العمل البيئي.

٥- تعزيز دور العلم والتكنولوجيا في مجال استحداث تكنولوجيا موائمة بيئيا ومناسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية.

٦- اعداد وتنفيذ خطط لانشاء المحميات الطبيعية والحفاظ على المناطق الحساسة بيئيا كالمراعي والغابات ونوعيات الأحياء المهددة بالانقراض.

٧- ادخال العلوم البيئية في مراحل التعليم قبل الجامعي.

٨- تنفيذ برامج مشتركة لحماية البيئة في مناطق الاستكشاف واستخراج النفط خصوصا في المناطق البحرية ذات الحساسية الايكولوجية.

٩- تقييم تأثير برامج إعادة هيكلة النظم الاقتصادية والمقترحة من قِبل صندوق النقد الدولي على مشروعات التنمية البيئية في بعض الأقطار العربية.

١٠- تقييم برامج الهجرة المعاكسة من المدن للريف وسياسات انشاء المدن الجديدة وتطوير الريف وبنيته الأساسية وتأثيرات ذلك على البيئة والتنمية.

١١- اعداد مدونة سلوك للحفاظ على الموارد والبيئة من التأثيرات السلبية الناجمة عن المنازعات بين الدول.

المرفق الثالث

البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل

البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل
الصادر عن المؤتمر العربي الوزاري عن البيئة والتنمية

نحن الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الممثلين للدول العربية التي تشغل مساحة لا تقل عن ١٤ مليون كيلومتر مربع تقع في قارتي آسيا وافريقيا، وتمثل موارد بشرية تزيد على ٢٢٠ مليون نسمة وموارد طبيعية متنوعة في البحار واليابسة وموارد طاقة غزيرة منها المتجددة (مثل الطاقة الشمسية) وغير المتجددة (كالنفط والغاز الطبيعي)، والتي أسهمت في بناء صرح الحضارات والتقدم العلمي. واتسمت اسهاماتها بالتواؤم مع حماية البيئة والحفاظ عليها وصونها.

إذ نشير الى اعلان ستوكهولم بشأن البيئة البشرية لعام ١٩٧٢ مؤكدين ومجددين التزامنا بمبادئه المتعلقة بحماية البيئة، وتحسينها على المستوى الدولي بروح تعاونية بين جميع الشعوب؛

وإذ نؤكد من جديد المبادىء والسياسات البيئية الواردة في الاعلان العربي عن البيئة والتنمية لعام ١٩٨٦؛

وإذ نأخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤ المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والذي أشار الى تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية، ونؤكد على أهمية مشاركة الدول العربية في هذا المؤتمر مؤمنين بأن التنمية المستديمة هي السبيل الى حماية موارد المنطقة لصالح الأجيال الراهنة والمقبلة؛

وإذ نشدد على الطابع المتميز للمنطقة العربية التي كانت ولاتزال مهد الحضارات والأديان السماوية التي تدعو الى الاهتمام بالانسان والبيئة ونشدد كذلك على التراث والتاريخ المشترك والموقع الجغرافي المتجانس الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة الطبيعية نتيجة للأنشطة التنموية والبشرية؛

وإذ ندرك أن المحافظة على البيئة تمر حتما عبر مكافحة العوائق الأساسية التي تحول دون ذلك وهي الفقر والجهل والمرض، ونؤكد بالتالي على ضرورة تعزيز الجهود الرامية لتقليص الفجوة بين الدول الصناعية والنامية؛

وإذ نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تأثر هذه المنطقة من العالم بالأخطار البيئية الجسيمة من جراء الحروب والنزاعات المسلحة واستمرار التوتر نتيجة عدم ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، مما يتسبب في تعطيل التنمية وتدمير الموارد وازدياد التدهور البيئي مؤكدين على الحاجة الملحة للتوصل الى حل دولي بشأن وضع تدابير للتصدي لهذه الأخطار؛

وإذ نرحب بالاتفاقيات الاقليمية لحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها والبروتوكولات الملحقة بها في مناطق الخليج والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الاطلسي، ونعتبرها إطارا قانونيا وتعاونيا شاملا لحماية البيئة البحرية على الصعيد الاقليمي؛

وإذ نعرب عن ارتياحنا لانضمام بعض الدول العربية لاتفاقيات دولية مثل اتفاقية فيينا، وبروتوكول مونتريال الخاصة بطبقة الأوزون، واتفاقية بازل المتعلقة بانتقال النفايات الخطرة عبر الحدود، والاتفاقيات الاقليمية المتعلقة بالبيئة؛

وقد آلينا على أنفسنا ضمان استمرار الانسجام الذي يميز علاقة الشعب العربي ببيئته،

١- نعلن التزامنا بالعمل على مستوى الافراد والجماعات على تحقيق التنمية المستديمة وتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة وذلك من خلال برامج التعاون البيئي العربي وخاصة عن طريق بذل كل جهد ممكن في سبيل ما يلي:

- تشجيع المشاركة العادلة في التنمية المستديمة والمأمونة بيئيا.

- التقليل من التأثيرات البيئية الضارة بالتنمية الاقتصادية الى الحد الأدنى من خلال دمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط والسياسات الاقتصادية والقطاعية.

- وضع سياسات لاستخدام الموارد والتخطيط الانمائي تقوم على المبدأ الوقائي.

- الاسهام في المساعي الدولية الرامية الى ايجاد حلول للمشاكل البيئية الملحّة على الصعيد العالمي.

٢- نقرر، أن نعمل فرديا وجماعيا على ما يلي:

- ضمان استخدام وصون الموارد البرية والبحرية وموارد المياه العذبة على نحو قابل للادامة بيئيا.

- الحفاظ على التنوع البيولوجي للمنطقة وحماية النظم البيئية الحرجة.

- تقييم التأثير البيئي للمشاريع الانمائية واعتباره جزءا لا يتجزأ من دراسة الجدوى الاقتصادية.

- الحد من التلوث بالنفايات ومعالجتها وادارتها.

٣- نعترف بأهمية العوامل الاجتماعية--الاقتصادية في أنشطة ادارة الموارد الطبيعية من خلال ما يلي:

- اعتماد سياسات سكانية وتشجيع أنماط استهلاك تعزز التنمية المستديمة.

القيام، من خلال برامج البحث العلمي والتعليم والتدريب ونشر المعلومات، بزيادة الوعي العام بالتراث البيئي والثقافي وفهمه، وتشجيع المجتمع وخاصة المرأة على اتخاذ مواقف ايجابية تجاه البيئة.

- تيسير توطين التقنيات المناسبة بكلفة مقبولة، بالاضافة الى تنمية الموارد البشرية والمهارات والتدريب والبحوث والمعلومات.

- ضمان استخدام التمويل المخصص من الميزانيات الوطنية والمصادر الدولية استخداما فعالا لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستديمة بيئيا في المنطقة.

- دمج الاعتبارات الصحية والاحتياجات الغذائية في التخطيط الانمائي.

- تكثيف فرص مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستديمة بيئيا.

٤- نؤكد حق الأفراد والمنظمات غير الحكومية في الاطلاع على القضايا البيئية المتصلة بهم، والوصول الى المعلومات، والاشتراك في صياغة وتنفيذ القرارات التي يحتمل أن تؤثر على بيئتهم.

٥- نعلن التزامنا بالعمل معا، على اجراء ما يلزم لدعم وتحسين الاطار القانوني لحماية البيئة وعلى تنفيذ الاتفاقيات الاقليمية المبرمة في هذا الشأن وزيادة تعزيز القدرات الاقليمية والوطنية لتحقيق التنمية المستديمة.

٦- نطالب المجتمع الدولي بأن يحترم حق الشعب العربي، بوصفه القيِّم على بيئته، في حماية موارده الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٧- نطلب الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن تراعي مراعاة كاملة شتى الاهتمامات المعرب عنها في البيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل في دورتها الرابعة المزمع عقدها في نيويورك.

٨- نطلب اليها كذلك أن تعطى الأولوية للمشروعات البيئية ذات التأثير المباشر والسريع على التنمية، خاصة المشروعات المتعلقة بحياة الانسان العربي ومستقبله ومستقبل أجياله، وفقا لما يلي:

أولاً: التنمية الملائمة والمأمونة بيئياً

ان العناية بتلبية احتياجات المجتمع الأساسية وتوفير الرفاهية للمواطنين وتعزيز الشعور بالانتماء والتفاعل البنّاء مع معطيات البيئة، تتطلب ضمان استمرار التنمية، ويتحقق ذلك من خلال الركائز التالية:

(أ) تشجيع المشروعات ذات الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والأقل أضرارا بالبيئة.

(ب) دعم برامج تنظيم الأسرة لمواجهة الازدياد السكاني وبما يضمن صحة الأم والطفل.

(ج) تعزيز القدرات الذاتية في مجال إتاحة فرص متزايدة للعمل في الوطن العربي وتنمية الخبرات اللازمة لاحتياجاته الحالية والمستقبلية.

(د) اعتماد مبدأ التقييم البيئي لمشروعات التنمية ومراعاة الجوانب الاقتصادية، كجزء من دراسات الجدوى لهذه المشروعات وربط الموافقة على مشروعات التنمية بضرورة الالتزام بتطبيق نتائج التقييم البيئي بهدف المواءمة البيئية.

ثانيًا: تعزيز إدارة البيئية

اتخاذ الاجراءات الكفيلة بدعم أساليب ونظم الادارة البيئية المحلية وذلك من خلال ما يلي:

(أ) إدماج تكاليف المردودات البيئية في عناصر كلفة الانتاج ودراسات الجدوى للمشروعات الانمائية.

(ب) الحد من استخدام التجهيزات والمنتجات ذات التأثيرات البيئية الضارة وتوجيه مزيد من الاستثمارات للخدمات البيئية في الريف والتجمعات السكانية الهامشية في أطراف المدن.

(ج) دراسة فرض رسوم مالية على مصادر التلوث لتشجيع الحد من الملوثات مع استخدام العائد من هذه الرسوم لتعزيز الاستثمارات الحكومية في برامج معالجة التلوث والتدهور البيئي.

(د) تطوير المؤسسات الادارية المنوط بها اعداد وتنفيذ برامج المحافظة على البيئة، ومراجعة التشريعات البيئية واستكمالها والعمل على توحيدها بما يضمن استجابتها للاحتياجات الفعلية في إطار التوازن بين البيئة والتنمية.

(هـ) تشجيع انشاء المؤسسات المحلية لتنفيذ برامج حماية البيئة في التجمعات والمدن السكانية والصناعية وتحقيق استقلالها المادي والاداري وتنسيق علاقاتها بالادارة المحلية والهيئات المركزية في الدولة.

ثالثاً: تطوير المستوطنات البشرية

العمل على تطوير البيئة الحضرية والريفية من خلال ما يلي:

(أ) تشجيع برامج خدمات البيئة الأقل كلفة والأكثر فعالية لتلبية احتياجات المواطنين مع الاعتماد على الامكانات الذاتية.

(ب) الاهتمام باستخدام المواد المحلية والتقنيات المناسبة، بما فيها الموروثة، في أساليب البناء، وتشجيع أسلوب المسكن النواة القابل للتوسع في برامج الاسكان لذوي الدخل المحدود.

(ج) اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من الضوضاء ومن انبعاثات عوادم وسائل النقل وتشجيع استخدام وسائل النقل العام.

(د) تنفيذ التدابير الخاصة للتعامل مع الآثار البيئية المصاحبة لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

(هـ) تشجيع مشروعات تدوير النفايات.

(و) إعطاء الأولوية لتنفيذ مشروعات الصرف الصحي في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وكذلك تنمية التقنيات المنخفضة الكلفة لمعالجة الصرف الصحي.

(ز) الاهتمام بالتدهور البيئي وبتأثيراته السلبية على موارد وأسلوب حياة المواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة نتيجة للممارسات التعسفية الضارة بالبيئة من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلي في هذه الأراضي.

رابعاً: تنمية الموارد المائية والزراعية

السعي بكل الطرق الممكنة للحفاظ على الموارد المائية والزراعية وتنميتها والحد من الزحف العمراني عليها واستخدام المبيدات من خلال ما يلي:

(أ) وضع خطة عربية متكاملة للرصد البيئي بما فيها رصد المياه ومتابعة التنبؤ بمستوى التصريف واحتمال الفيضانات والسيول.

(ب) تعزيز الدراسات لاستكمال المعلومات عن الأحواض المائية ومعرفة كمية ونوعية مياهها ووضع خطط بيئية متكاملة لاستخدامها.

(ج) تنمية موارد المياه للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للتنمية الزراعية والصناعية والعمرانية.

(د) استخدام الأساليب الحديثة في الري والتي يمكن من خلالها ترشيد استخدام المياه العذبة، مع تشجيع الاستثمار في انتاجها وخفض تكلفتها.

(هـ) إعادة تصميم الدورات الزراعية في مشاريع الري التي لا تكفي مواردها لاحتياجات الري المستمر.

(و) تنفيذ برامج معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي قبل صرفها الى مصادر المياه وإعـــادة استخدامها كلما أمكن، مع تشجيع التقنيات منخفضة الكلفة لذلك.

خامساً: مكافحة التصحر وتنمية البادية

تعزيز المجهودات القطرية والاقليمية والدولية الخاصة بمكافحة التصحر وتنمية البادية من خـــلال ما يلـــي:

(أ) زيادة الرقعة الخضراء ودعم وتشجيع المشروعات الاقليمية للأحزمة الخضراء في شمال افريقيا وبادية الشام والجزيرة العربية والقرن الافريقي.

(ب) تنمية البادية والعمل على تشجيع برامج الدعم البيئي والتنموي لها وتحفيز مشروعات تنميـة المراعي العربية بما يضمن التوازن البيئي في هذه المناطق الحساسة.

سادساً: استخدامات الطاقة

ان العالم العربي، باعتباره منتجا رئيسيا للطاقة الاحفورية، وإذ يبدي تفهمه لمشروعية تزايـــد الطلب على استهلاك هذه الطاقة رغم ما يسببه ذلك من استنزاف لثروة قابلة للنضوب ومن تأثيـــرات بيئية سلبية ناجمة أساسا عن طريق استهلاك الطاقة، فإنه يدعو الدول المتقدمة، كمستهلك رئيسي لهـذه الطاقة، الى تفهّم أبعاد هذه المشكلة. ويدعو الدول المتقدمة كذلك الى اسهام أكبر في توفير التقنيـــات المناسبة والموارد المالية وذلك لاحتواء سلبياتها والسعي لتحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقـــة. وبذلك يتم تحقيق الطموحات التنموية للدول النامية، وتتمكن كذلك من الاستجابة للمتطلبات البيئية مـــع السعي الى ما يلي:

(أ) التوسع في الاستثمار لتنويع جميع مصادر الطاقة المأمونة وتحسين جودة منتجاتها بيئيا.

(ب) تنفيذ البرامج والسياسات التي تثبت فاعلياتها في زيادة كفاءة المصادر الحالية للطاقـة.

(ج) استخدام التقنيات المتوفرة وتطوير تقنيات جديدة ملائمة لزيادة كفاءة التشغيل في مواقـــع انتاج الطاقة وتوزيعها واستعمالها.

(د) الاسراع في انجاز المشروعات الجاري تنفيذها في مجال ربط الشبكات الكهربائية واستكمـال الدراسات للمشروعات العربية الأخرى للربط الكهربائي، مع دراسة التأثيرات والتكلفة البيئية والصحية.

سابعاً : إدارة البيئة الصناعية والمواد الخطرة

الاستمرار في التنمية الصناعية كركيزة أساسية لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية مع السعي الى ما يلي:

(أ) التوسع في إدخال التقنيات النظيفة والمأمونة.

(ب) الاهتمام بمشروعات تدوير المواد الثانوية والنفايات وإعطاء دفع جديد لامكانات تبادل المنتجات الثانوية على الصعيد الاقليمي وإعادة تصنيعها واستخدامها كمدخلات للانتاج.

(ج) تعزيز جهود الأجهزة البيئية التشريعية والتنفيذية من أجل تطوير نظم ادارة البيئة الصناعية ودراسات تقييم التأثيرات البيئية للمشروعات ضمانا لاستمرار التنمية.

(د) تعزيز الادارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية الخطرة ورفع مستوى المراقبة والتدريب وايجاد خطط استجابة للكوارث التي تنجم عن انسكابها أو تسربها خلال الاستخدام أو النقل أو التخزين والعمل على ايجاد سجل لهذه النفايات والمواد وبناء قواعد معلومات وطنية في الدول ترتبط بالشبكة العالمية ضمن بنك المعلومات الدولي.

(هـ) التأكيد على ضرورة إقامة تعاون دولي بنّاء في إطار معاهدة بازل وتطويرها لكي تراعي وجهات نظر الدول النامية ومتطلباتها لدرء مخاطر نقل هذه النفايات والتخلص منها.

ثامناً : حماية البيئة البحرية

دعم جهود الدول للمحافظة على الحياة البحرية وتنميتها واعداد البرامج والوسائل الملائمة بيئيا لتطوير المناطق الساحلية وتنمية النشاطات البحرية من خلال ما يلي:

(أ) اعداد البرامج والوسائل الملائمة بيئيا لتطوير المناطق الساحلية وتنمية النشاطات البحرية.

(ب) دعم جهود حماية البيئة وصونها، في برامج تنمية المناطق البحرية والساحلية وخاصة ذات الحساسية البيئية.

(ج) مناشدة دول العالم التوقيع على الاتفاقيات الدولية والاشتراك في تنفيذ المخططات للقضاء على مصادر التلوث في البحار وعلى الشواطىء.

(د) حث العالم على اعداد مخططات لتجنب الكوارث التي تهدد الحياة البحرية والتعامل معها فور حدوثها.

تاسعاً: التعليم وحماية التراث والثروات الطبيعية النادرة

(أ) إدخال البعد البيئي في مناهج وبرامج التعليم في جميع مستوياته ومراحله.

(ب) تشجيع مشروعات حصر الثروات الطبيعية النادرة وتسجيلها وإقامة المحميات الطبيعية.

(ج) المشاركة في الجهود الدولية والاقليمية لحماية الكائنات ذات الصفات الطبيعية النادرة.

(د) سائدة المخططات والمشروعات التي تعد للمحافظة على التراث وحمايته من التأثيرات البيئية الضارة.

عاشراً: تعزيز المشاركة الشعبية في برامج حماية البيئة

من المهم أن تنال المشاركة الشعبية ما تستحقه من الاهتمام من خلال ما يلي:

(أ) اشراك الأفراد والتنظيمات المحلية والمؤسسات غير الحكومية في متابعة تنفيذ مشروعات حماية البيئة والتنمية المتكاملة وتقديم الدعم اللازم.

(ب) التأكيد على دور المرأة العربية في حماية البيئة بما يضمن التربية البيئية السليمة للأجيال القادمة.

حادي عشر: دعم التعاون العربي والدولي

(أ) <u>في المجال العربي</u>

١- دعم المؤسسات والأجهزة والتنظيمات البيئية العربية ومنها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة واللجان المتفرعة عنه والأجهزة البيئية في المنظمات العربية ومجالس التعاون الاقليمية.

٢- دعم الخطط الاقليمية لحماية البيئة البحرية ومنها خطة عمل الكويت وخطة البحر الأحمر وخليج عدن وخطة البحر الأبيض المتوسط وخطط الطوارىء لحوادث انسكاب النفط والخطط المماثلة.

٣- تنسيق التعاون مع الهيئات المعنية في مجال تمويل المشروعات البيئية.

٤- حصر شبكات المعلومات البيئية العربية واعداد برنامج عربي لربط هذه الشبكات ببعضها البعض وبالشبكات العالمية.

(ب) في المجال الدولي

١- الاشادة بدور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحفيز العمل البيئي الدولي منذ مؤتمر ستوكهولم والتأكيد على دوره الأساسي في متابعة قرارات مؤتمر البرازيل ١٩٩٢ (قمة الأرض) ووضعها موضع التنفيذ، إضافة الى متابعة ما يتوصل اليه من اتفاقيات دولية متعلقة بالقضايا المعروضة عليه وتعزيز موارده المالية لتمكينه من ذلك.

٢- تعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة المهتمة بقضايا البيئة وخاصة مركز البيئة والتنمية للاقليم العربي وأوروبا كنموذج لإقامة مراكز مماثلة في أقاليم أخرى من العالم.

٣- الاسهام الفعّال في الأنشطة الدولية البيئية والمشاركة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة باستخدام الموارد والحد من التلوث عبر الدول والحفاظ على نوعية البيئة والتعاون مع البرامج العالمية للرصد البيئي.

ثاني عشر: توفير التمويل للمشروعات الدولية والإقليمية والوطنية

يشير المؤتمر العربي الوزاري الى المبادرات الدولية العديدة في مجال تمويل المشروعات الدولية والاقليمية والوطنية للمحافظة على التوازن بين البيئة والتنمية ومن بينها صناديق التمويل ومشروعات المحافظة على البيئة وكذلك قرار الدول الصناعية الكبرى بمبادلة جزء من ديونها بالعملة المحلية وتخصيص الحصيلة لتمويل مشروعات المحافظة على البيئة.

وإذ يرحب المؤتمر العربي الوزاري بهذه الخطوات الأولى نظرا لأهميتها في تأكيد ماهية المسؤولية الأساسية عن الأزمة البيئية العالمية الراهنة، يؤكد على ضرورة ما يلي:

١- زيادة حجم التمويل المتاح لهذه الصناديق بموارد دائمة ومتجددة.

٢- استخدام هذه الأموال في تقديم المساعدات للدول النامية على شكل منح لا ترد لإعداد مخططات المحافظة على البيئة ودراسات التقييم البيئي للمشروعات الانمائية وإقامة قواعد المعلومات الوطنية الخاصة بالبيئة.

٣- تخصيص بقية الأموال لتمويل تنفيذ المشروعات على شكل قروض ميسّرة على أن تعطى الأولوية للمشروعات الجاهزة للتنفيذ.

ثالث عشر: المسؤولية القانونية عن الأضرار والتدمير البيئي

وضع الصيغ القانونية والتشريعية المناسبة لمعالجة الأضرار الناتجة عن الدول التي تتسبب في أضرار بيئية أو دمار بيئي للدول الأخرى.